

Document: EB 2006/89/R. 14/Rev.1
Agenda: 11(b)
Date: 13 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A



نيبال

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Kati Manner

المديرة المزملة للبرنامج القطري

هاتف: 39-06-5459-2790

بريد إلكتروني: k.manner@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في نيبال
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولا - المقدمة
2	ثانيا - السياق القطري
2	ألف - سياق الاقتصاد والزراعة والفقر الريفي
6	باء - سياق السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات
8	ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في نيبال
8	ألف - النتائج السابقة، الأثر والأداء
9	باء - الدروس المستفادة
10	رابعا - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
10	ألف - الميزة النسبية للصندوق على المستوى القطري
11	باء - الأهداف الاستراتيجية
13	جيم - فرص للابتكار
14	دال - استراتيجية الاستهداف
16	هاء - الصلات السياساتية
17	خامسا - إدارة البرنامج
17	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
17	باء - إدارة البرنامج القطري
18	جيم - الشراكات
19	دال - إدارة المعرفة والاتصالات
20	هاء - الإطار التمويلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
21	واو - المخاطر وإدارة المخاطر

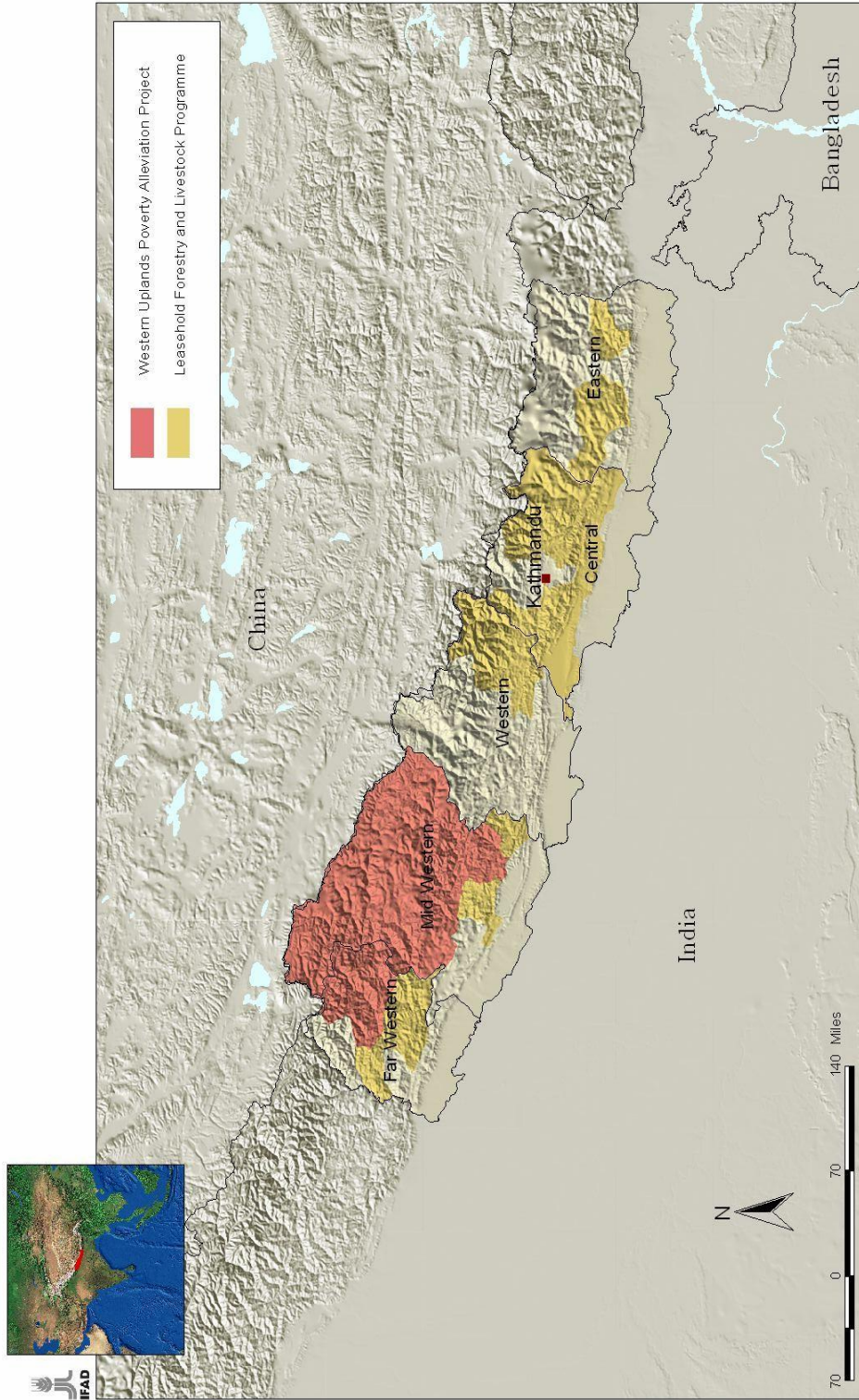
الذيول

- 1 أولاً - عملية المشاورات الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
- 3 ثانياً - الخلفية الاقتصادية للقطر
- 4 ثالثاً - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
- 7 رابعاً - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سابقاً
- 11 خامساً - الاتفاق عند نهاية تقييم البرنامج القطري

الملفات الرئيسية

- 14 الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي
- 16 مصفوفة المنظمات (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر)
- 21 مبادرة الجهات المانحة التكميلية/احتمالات الشراكة
- 23 تحديد المجموعة المستهدفة، القضايا ذات الأولوية والاستجابة المحتملة

خريطة عمليات الصندوق في نيبال



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

موجز الاستراتيجية القطرية

- 1- هذا البرنامج للفرص الاستراتيجية القطرية هو الثاني بالنسبة لنيبال، وهو يتضمن استعراضاً لفرص إسهام الصندوق الدولي للتنمية الريفية في الحد من الفقر والمصالحة والإعمار خلال ست سنوات (2007-2012) في فترة ما بعد النزاع. وتتاول البرنامج التحديات التي تتطوي عليها معالجة الفقر الريفي الحاد في بلد متأثر بالنزاعات وتوجد فيه مستويات مرتفعة من الفقر الريفي، وخاصة في مناطق التلال والجبال التي تسوء فيها إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والخدمات والأسواق.
- 2- ونيبال من أفقر البلدان في العالم، ويبلغ عدد سكانها 24 مليون نسمة ولا يتجاوز إجمالي الناتج المحلي لكل فرد 312 دولاراً أمريكياً (2005). وخلال سنوات النزاع من 1996 حتى 2006 انخفض الأداء الاقتصادي على نحو ملحوظ. وأزهق النزاع 14 000 روح، وحول 600 000 نسمة إلى أناس مشردين داخلياً أو بلا مأوى. ومن المعتقد أن أكثر من مليونين من السكان فروا إلى الهند. ودمرت البنى الأساسية وقيدت إمكانية الحركة، وتوقفت الاستثمارات التجارية وتعطلت التنمية كما تعطل تقديم الخدمات. وأصبح إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سلبياً في سنتين من السنوات الخمس الماضية. وقد انحصر النزاع إلى حد كبير في المناطق الريفية، وهو ما أدى إلى إصابة الزراعة خاصة بأضرار بالغة.
- 3- يبلغ المعدل الكلي للفقر 31 في المائة، ولكن هذا المعدل يرتفع إلى 41 في المائة و45 في المائة على التوالي في مناطق الغرب الأقصى والغرب الأوسط. وفي مقابل ذلك لا يتجاوز معدل الفقر الحضري 10 في المائة. والفقر الحضري يتناقص على نحو أسرع من الفقر الريفي؛ فقد انخفض من 21 في المائة إلى 9 في المائة خلال الفترة الممتدة من 1995-1996 إلى 2003-2004 بالمقارنة مع انخفاضه من 43 في المائة إلى 35 في المائة في المناطق الريفية. والفقر آميون في معظم الحالات؛ وهم ينتمون عادة إلى أسر كثيرة العدد معدمة أو لها حيازات صغيرة جداً؛ وهم يتمركزون في معظم الحالات في جماعات إثنية أو طائفية أو أقليات محددة، وخاصة "الداليت"، والشعوب الأصلية.
- 4- ويرمي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى تحديد المناطق التي يستطيع فيها الصندوق تقديم الدعم وإضافة القيمة إلى سياسات وبرامج الحكومة وشركاء التنمية الآخرين في مجال الحد من الفقر في سياق الجهود الجاري بذلها من أجل بناء السلام والانتعاش الاقتصادي، وبحيث يأتي الصندوق بالخبرات والدروس المستفادة من تجربته في نيبال وغيرها من البلدان شديدة الفقر والمتأثرة بالنزاع. **والهدف الاستراتيجي** للصندوق في نيبال هو الإسهام في الهدف الإنمائي للألفية وهو خفض انتشار الفقر إلى النصف بحلول 2015 في المناطق الريفية حيث يعجز أكثر من ثلث الأسر عن تلبية احتياجاته الأساسية. وفي نطاق هذا الهدف الكلي توجد ثلاثة أهداف استراتيجية، يقابل كل منها دعامة من الدعائم الأربع في استراتيجية الحد من الفقر. كما تبين مصفوفة النتائج الصلات الخلفية باستراتيجية الحد من الفقر، والصلات الأمامية بالسياسات والتدخلات المؤسسية الممكنة. وترد المصالحة والإعمار في فترة ما بعد النزاع ضمناً في كل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛ وهو ما ينطوي على اعتراف بالصلوات السببية القوية بين الفقر، والإقصاء الاجتماعي، والإجحاف، والنزاع:

الأهداف الاستراتيجية	دعامة استراتيجية الحد من الفقر
الهدف الاستراتيجي 1: زيادة إمكانية وصول الأسر الفقيرة والمنتجين في مناطق التلال والجبال إلى الفرص الاقتصادية.	أولا - نمو اقتصادي مرتفع وقائم على قاعدة عريضة
الهدف الاستراتيجي 2: تحسين البنى الأساسية والخدمات المجتمعية في مناطق التلال والجبال.	ثانيا - تطوير القطاع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفوارق المتصلة بالتمايز بين الجنسين وبالإثنيات والطوائف عن طريق زيادة إدماج المجموعات المحرومة في عملية التنمية.	ثالثا - الاندماج الاجتماعي والبرامج الموجهة
الموضوع المشترك: دعم تحسين التسيير المحلي وبناء السلام.	رابعا - التسيير الحسن

- 5- سيواصل الصندوق تركيز دعمه على أفقر الأماكن في مناطق التلال والجبال بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى والبناء على أساس استثماراته وتجاربه من قبل. ويرمي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى المساهمة في عمليات المصالحة والإعمار في فترة ما بعد النزاع في المناطق المتضررة بشدة من النزاع عن طريق معالجة أسباب الفقر وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي ودعم الأنشطة المعززة لتماسك المجتمع وقدرته على التأقلم.
- 6- هناك أربع مجموعات يمكن استهدافها: المعوزون، والفقراء المدقعون، والفقراء إلى حد ما، والقريبون من الفقر؛ ولكل مجموعة خصائص وآليات للتلاؤم واحتياجات مختلفة. وفي كل هذه المجموعات تمثل النساء والداليت والشعوب الأصلية والأقليات الأخرى فوق نصابها. ولكن رغم أن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ستركز الموارد على الفقراء المدقعين والفقراء إلى حد ما، فإنها لن تغفل فرص من هم أيسر حالا في الإفادة.
- 7- يظهر ترتيب نيبال طبقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تخصيص 21 مليون دولار أمريكي لفترة الثلاث سنوات 2007-2009. وإعداد برنامج جديد للقروض في 2007-2008 رهن بالتقدم المحرز في إنشاء نظام الحكم الجديد في البلد وعملية السلام. وفي الأجل القصير يبدو أن الأفضل هو استخدام موارد القرض للتركيز على دعم تنفيذ البرامج الجارية في المناطق الإشكالية المحددة، وتجربة بعض الأنشطة المباشرة فيما يتصل بالمصالحة حلا للنزاع وتعزيز مواءمة البرامج الحالية مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

نيبال

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا - المقدمة¹

1- هذا البرنامج للفرص الاستراتيجية القطرية هو الثاني بالنسبة لنيبال، وهو يتضمن استعراضا للفرص المتاحة لمساهمة الصندوق الدول للتنمية الزراعية في الحد من الفقر والمصالحة والإعمار في فترة ما بعد النزاع خلال ست سنوات (2007-2012). ويشرح البرنامج كيف يمكن للصندوق تكملته الجهود التي تبذلها حكومة نيبال وشركاء التنمية الآخرون في مجال الحد من الفقر الريفي. ويرمي البرنامج إلى تحديد دور الصندوق والإمكانيات بالنسبة للأحلاف الاستراتيجية، وإلى وضع الصندوق بالنسبة لسياسات الحكومة بشأن الفقر الريفي والانتعاش في فترة ما بعد النزاع، وإلى توفير منصة للحوار مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة. وكان إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية عملية تشاركية شملت استعراض حافظة الصندوق وإجراء دراسات عن الفقر الريفي، والنزاع/ما بعد النزاع، والعلاقات بين الجنسين، والإقصاء الاجتماعي، والتشاور مع المؤسسات على الصعيد الوطني والمحلي، والمجتمع المدني وشركاء التنمية، وحلقتي عمل لأصحاب المصلحة (نيبالغونج 17-19 يوليو/تموز وكاتماندو 24 يوليو/تموز). وحققت هذه العملية توافقا قويا للآراء بشأن سبل السير قدما.

2- يدرس البرنامج التحديات التي تنطوي عليها معالجة الفقر الريفي الحاد في بلد متأثر بالنزاعات ويتميز بانعدام المساواة والحرمان الاجتماعي ومستويات مرتفعة من الفقر الريفي، وخاصة في مناطق التلال والجبال التي تسوء فيها إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والخدمات والأسواق. والاستراتيجية الناجمة عن ذلك تبني على أساس تجارب الصندوق وشركائه في نيبال وعلى الدروس المستفادة في مناطق أخرى تواجه تحديات جغرافية وتتميز بانعدام التجانس الاجتماعي وتضرره من النزاعات. وتتضمن الاستراتيجية نهج البرامج القطرية الوارد في نموذج الصندوق الجديد للتشغيل سياسة الاستهداف، وسياسة الوقاية من الأزمات والإنعاش، والإطار الاستراتيجي، والاستراتيجية الإقليمية لآسيا ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

3- ويحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية للصندوق من أجل إضافة القيمة إلى سياسات وبرامج حكومة نيبال وشركاء التنمية الآخرين في مجال الحد من الفقر كما ترد في استراتيجية البلاد للحد من الفقر وغيرها من الوثائق السياساتية الرئيسية. ويتضمن البرنامج اعترافا بصعوبة معالجة الفقر الريفي الحاد في بلد صغير يقع بين العملاقين الآسيويين اللذين ينموان بسرعة، وهما الهند والصين؛ وبانعدام اليقين الملزم بالضرورة للمراحل الأولى من حل نزاع مسلح طيلة عقد. ويرمي برنامج الفرص الاستراتيجية بذلك إلى المساهمة في عمليات المصالحة والإعمار في فترة ما بعد النزاع عن طريق معالجة أسباب الفقر وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي التي تكمن في صميم النزاع، ودعم الأنشطة المعززة لتماسك المجتمع وقدرته على التأقلم.

¹ انظر الذيل الأول لمزيد من المعلومات.

ثانياً - السياق القطري

ألف - سياق الاقتصاد والزراعة والفقر الريفي

معلومات أساسية عن الاقتصاد القطري

4- نيبال من أفقر البلدان في العالم إذ يبلغ عدد سكانها 24 مليون نسمة ولا يتجاوز إجمالي الناتج المحلي فيها لكل فرد 312 دولاراً أمريكياً (2005). وقبل سنة 1985 كان الاقتصاد زراعياً إلى حد بعيد، وكانت السياسات الإنمائية تقوم أساساً على التدخل والحماية وبقيادة الحكومة. وكان إيقاع التنمية يقل كثيراً عن مستوى البلدان الأخرى في الإقليم. وبدأت الإصلاحات الاقتصادية في 1985 مع تحرير الواردات والأسواق المالية. وبعد إعادة الديمقراطية في 1990 أجري مزيد من الإصلاحات. وزاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 2.6 في المائة خلال فترة ما قبل الإصلاح (1965-1985) إلى 4.8 في المائة خلال فترة الإصلاح (1985-2001). وخلال الفترة بأكملها (1965-2001) نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.8 في المائة. إلا أن نمو القطاع الزراعي الذي كان يوظف في المتوسط 86 في المائة من السكان لم يكن يتجاوز 2.5 في المائة، أي أنه كان أعلى بدرجة طفيفة من نمو السكان البالغ 2.2 في المائة. وانخفض الأداء الاقتصادي على نحو ملحوظ بعد سنة 2001 نتيجة للنزاع الأهلي الذي بدأ في 1996 ثم اشتد فيما بين 2003 ووقف إطلاق النار في أبريل/نيسان 2006. وقضى النزاع على 14 000 نفس، وحول نحو 600 000 إلى أناس مشردين داخلياً أو بغير مأوى، ومن المعتقد أن أكثر من مليوني نسمة فروا إلى الهند. ودمرت البنى الأساسية، وقيدت إمكانية الحركة، وتوقفت الاستثمارات والعمليات التجارية، وتعطلت التنمية كما تعطل تقديم الخدمات الحكومية. وأصبح إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سلبياً خلال سنتين من السنوات الخمس الماضية. وقد انحصر النزاع إلى حد كبير في المناطق الريفية وهو ما أدى إلى إيقاع ضرر بالغ بالزراعة.

الزراعة والفقر الريفي

5- نظرة عامة: نيبال هي أساساً اقتصاد ريفي مع وجود ما يزيد على 84 في المائة من السكان في المناطق الريفية. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة كان إيقاع التنمية في المناطق الريفية بطيئاً ومتغيراً. وبصفة عامة تتميز المنطقتان الغربية الوسطى والغربية القصوى بأدنى الكثافات السكانية وهي متخلفة إلى حد كبير عن المناطق الثلاث الأخرى في جميع المؤشرات الإنمائية تقريباً. ففي هاتين المنطقتين يوجد أدنى مستوى من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والطرق والهاتف والكهرباء وإمدادات المياه وخدمات الإصحاح. ويبلغ المعدل الكلي للفقر في نيبال 31 في المائة، ولكن هذا المعدل يرتفع إلى 41 في المائة و45 في المائة على التوالي في المنطقتين الغربية القصوى والغربية الوسطى. وفي مقابل ذلك لا يتجاوز معدل الفقر الحضري 10 في المائة. وبمرور الوقت اتسعت الفجوة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، وبذلك زادت من التوترات الاجتماعية والسياسية التي يتركز عليها النزاع المسلح. وقد أدى النزاع والفقر إلى نزوح أكثر السكان إنتاجاً عن القرى. وقد نجم عن ذلك اتجاه متزايد نحو الأسر التي ترأسها نساء وتأنيت العمل الزراعي. ونتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية يعمل الآن في الخارج أكثر من مليون نيبالي بحيث أن أسرة من بين كل ثلاث أسر تعتمد في إعاشتها على ما تتلقاه من تحويلات العاملين في الخارج.

- 6- **العمالة الزراعية:** تسيطر الزراعة على الاقتصاد الريفي، وهي في كثير من الحالات المصدر الوحيد للعمل بالنسبة للسكان الريفيين. ولا تتاح للنساء اللائي يمثلن 60 في المائة من القوة العاملة الزراعية كثير من فرص الوصول إلى الأراضي وتكنولوجيا الإنتاج وإمكانية التدريب والعمل أو إلى التحكم فيها. ويشغل حوالي 70 في المائة من السكان الريفيين بالزراعة، و63 في المائة يعملون لحسابهم الخاص، و6 في المائة عمال بأجر. ورغم أن حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت من 72 في المائة في 1975 إلى 40 في المائة في 2005، فإن الغالبية العظمى من السكان الريفيين ما زالوا يعتمدون على الزراعة والثروة الحيوانية والحراجة لسد احتياجاتهم في مجال سبل العيش.
- 7- **استخدام الأراضي:** الزراعة الكفافية الصغيرة المفتتة هي السمة الأساسية للزراعة النيبالية. ولا تتجاوز الحيازة المتوسطة 0.8 هكتار. وتحتل الغابات (29 في المائة) والأراضي الزراعية (21 في المائة) معا نصف مساحة أراضي البلد الإجمالية البالغة 14.7 مليون هكتار. وتشمل أراضي المروج 12 في المائة، وأراضي الجنبات وأراضي الغابات المتدهورة 11 في المائة، والأراضي غير المزروعة 7 في المائة. وتحتل المياه والأراضي الأخرى المساحة المتبقية وهي 20%. وخلال العقود الأربعة الماضية اتسع نطاق الأراضي الزراعية من 1.68 مليون هكتار إلى 2.65 مليون هكتار رغم وجود اتجاه نحو النمو الحضري في الأراضي المنتجة. إلا أن عدد السكان قد ارتفع بمعدل أسرع، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الحيازات وانخفاض حجمها من 1.1 هكتار إلى 0.8 هكتار. ونقص إنتاج الحبوب الغذائية فلم يعد يواكب النمو السكاني، وهو ما أدى إلى انخفاض توافر الغذاء لكل فرد، وأصبح هذا الانخفاض حادا بصفة خاصة في مناطق التلال النائية.
- 8- **البيئة:** أدى تزايد الضغط السكاني إلى توسع الزراعة بحيث أصبحت تشمل أراض هامشية متزايدة الانحدار، وقد تسبب ذلك في تآكل التربة، وإزالة الأشجار، وتناقص غلات المحاصيل. وقد نقصت مساحة الغابات في نيبال من 45 في المائة في 1954 إلى 29 في المائة في 1998. وعزي ذلك إلى توسع الزراعة والطلب على منتجات الغابات بما فيها الخشب وحطب الوقود والعلف وكثير غيرها من المنتجات الضرورية للاستخدام الأسري والزراعي. وذلك أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر، وجميع الأسر تقريبا في مناطق التلال والجبال، تعتمد على حطب الوقود للطهي والتدفئة. كما أن لتغير المناخ نتائج ذات شأن عن طريق تغير أنماط سقوط الأمطار والهيدرولوجيا السطحية.
- 9- **الإنتاج الزراعي:** تساهم المحاصيل والثروة الحيوانية والبستنة بنسبة 46 في المائة و32 في المائة و14 في المائة على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الزراعي. وتمثل الحبوب (الأرز، والذرة، والقمح، والدخن، والشعير) حوالي 90 في المائة من مساحة الأراضي المزروعة و56 في المائة من كل الإنتاج الزراعي. ويفلح المزارعون الهامشيون وصغار المزارعين حوالي 90 في المائة من الحيازات الزراعية البالغة 3.4 مليون. وقد كان نمو الإنتاجية الزراعية متواضعا. فخلال الأربعين سنة الماضية التي تمتع فيها الإقليم بفوائد الثورة الخضراء، لم تزد غلات الأرز (وهو أهم المحاصيل) عن نسبة 1.6 في المائة في السنة. وتعد غلات المحاصيل في الوقت الحاضر بين أدناها في الإقليم، وهي تفسر لماذا تحولت نيبال بالتدريج إلى بلد يعاني من العجز الغذائي. كذلك كانت إنتاجية الثروة الحيوانية والبستنة مخيبة للأمل. والثروة الحيوانية جزء لا يتجزأ من النظام الزراعي، ولكن سوء السلالات والحالة الصحية والغذائية تساهم جميعها في انخفاض الإنتاجية. ورغم الإمكانيات الكبيرة في حالة محاصيل البستنة، وخاصة في

مناطق التلال والجبال، فإن نقص الأسواق وشبكات الطرق قد عرقل نموها. والاستثناء الكبير للأداء الخامل هو صناعة الدواجن حيث تحسن الناتج بفضل استثمارات القطاع الخاص في المرافق العصرية. كما زادت منتجات الألبان مع سرعة النمو في عدد التعاونيات في هذا المجال. كما أن زراعة الزهور والشاي والبن قد أبلت بلاء حسنا في أداؤها بحيث أصبح الأخيران من البنود الثلاثة المذكورة يتجهان نحو أسواق التصدير.

10- **الحراجة:** عانت نيبال من تدهور ضخم وفقدان في أراضي الغابات خلال الفترة السابقة على التسعينات عندما سنت قوانين لتوفير إطار قانوني لكي تتولى مجموعات مستخدمي الغابات المجتمعية إدارة الغابات. وبحلول سنة 2005 أصبح هناك حوالي 14 000 مجموعة تمثل 44 في المائة من الأسر الريفية التي تدير ما يزيد على مليون من بين 6.3 مليون هكتار من أراضي الغابات. وكان لمجموعات مستخدمي الغابات أثر فعال على إيقاف ورد عملية التدهور، وهو ما وفر مزيدا من فرص الوصول إلى منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية، وحد من تواتر الكوارث الطبيعية مثل انهيارات الأرض. كما أصبح لمفهوم الحيازات الإيجارية الحرجية، أي تأجير أراضي الغابات المتدهورة للأسر الفقيرة لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، طابع مؤسسي في التسعينات بوصفه استراتيجية محددة لتحسين قدرة الأسر الفقيرة والمعدمة على الوصول إلى موارد الأراضي والغابات. ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من 2 000 مجموعة من الحيازات الإيجارية الحرجية.

11- **التجارة:** الأغلبية العظمى من الإنتاج الزراعي يجري استهلاكها من أجل العيش الكفاف أو المتاجرة بها على الصعيد المحلي. وتمثل التجارة الزراعية 15 في المائة فقط من إجمالي الصادرات من حيث القيمة. وقد انضمت نيبال إلى منظمة التجارة العالمية في 2004، وهي طرف في كتل تجارية إقليمية مثل اتفاق التجارة الحرة لجنوب آسيا ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات (BIMSTEC). ويتم أكثر من 95 في المائة من التجارة في اتجاهين مع الهند وبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد تباطأت الصادرات الزراعية في السنوات الأخيرة بسبب زيادة صرامة إجراءات الحجر الصحي وتدابير الصحة النباتية ومتطلبات الجودة في البلدان المستوردة. إلا أن قرب الهند والصين يتيح فرصا للوصول إلى أسواق ضخمة للمنتجات الزراعية تتمتع فيها نيبال بميزة نسبية مثل الفواكه والخضروات والبهارات والأعشاب الشجرية وطائفة من السلع عالية القيمة بما في ذلك منتجات الغابات غير الخشبية.

12- **القيود:** تتمتع نيبال بمستوى مرتفع من التنوع الزراعي الإيكولوجي الذي يتيح فرصا فريدة للزراعة التجارية عالية القيمة. غير أن هناك عددا من القيود التي تعرقل تحقيق هذه الإمكانيات. ومن بين هذه القيود: (i) نقص الطرق التي تصل المزارعين بإمدادات المدخلات والأسواق؛ (ii) ضعف الوصلات التي تربط بين سلاسل الإمدادات وبين المزارعين والأسواق؛ (iii) قلة توافر تكنولوجيات الإنتاج والمدخلات؛ (iv) عدم تطوير مرافق الري وسوء صيانتها؛ (v) ضعف نظام البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي. وسيتوقف نمو القطاع على تحسين البنى الأساسية الخاصة بالنقل، وخدمات الإرشاد والائتمان، ومعلومات الأسواق، والاتصالات، والتكنولوجيات؛ وتحسين نظم الإنتاج والتسويق من خلال تقوية التعاونيات وغير ذلك من أشكال تنظيم المزارعين.

13- **الفقر الريفي:** أحرزت نيبال تقدماً ملحوظاً في الحد من الفقر حتى خلال فترة النزاع. فقد انخفض عدد الأشخاص الفقراء من 42 في المائة في 1995-1996 إلى 31 في المائة في 2003-2004. كما انخفضت شدة الفقر خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على أن الذين مازالوا فقراء يقلون فقراً. كما أن عدداً من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى تحسنت أثناء تلك الفترة بما في ذلك فرص الوصول إلى الطرق والخدمات الصحية والمدارس والمصارف. ومن العوامل المساهمة في هذه التحسينات الإيرادات الناتجة عن تحويلات العمالة المهاجرة، والإيرادات غير الزراعية، وحدوث ارتفاع في الأجور الزراعية، والنمو الحضري، وانخفاض نسبة الإعاقة. وقد أخذ الفقر الحضري ينخفض على نحو أسرع من الفقر الريفي، فبعد أن كان 21 في المائة أصبح 9 في المائة خلال فترة التسع سنوات بالمقارنة مع الانخفاض من 43 في المائة إلى 35 في المائة في المناطق الريفية. ولم تتوزع فوائد النمو على نحو متساوٍ عبر المجموعات الاجتماعية مصنفة بحسب نوع الجنس والطائفة والإثنية.

14- **خصائص الفقر:** يشمل العاملون بأجر والأسر الزراعية التي تعمل لحسابها الخاص 69 في المائة من السكان و81 في المائة من الفقراء. والفقراء أميون في معظم الحالات، وهم يأتون عادة من أسر كثيرة العدد ومعدمة أو لها حيازات صغيرة جداً، كما يتركزون في مجموعات إثنية أو طوائف أو أقليات محددة، وخاصة "الداليت" والشعوب الأصلية ("الجنجاتي"). ويسكن الفقراء في الغالب في المناطق الريفية وتصل درجة التركيز إلى أعلاها في الأجزاء الغربية الوسطى والغربية القصوى من البلد. كما يعد التمايز بين الجنسين عاملاً مهماً في الفقر، ومن ذلك أوجه انعدام المساواة داخل الأسر التي تحابي الذكور من أفراد الأسرة. وتتخلف النساء عن الرجال في معظم الجوانب - بما في ذلك الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية - وعلى جميع مستويات المجتمع. وتعمل النساء الريفيات ساعات أطول من الرجال، ولكنهن قليلات التحكم في الأصول والدخول أو القرارات المتصلة بحياتهن. وهناك اثنتان أميتان بين كل ثلاث نساء، وهن يتلقين أجوراً أقل من نصف معدل الأجر بالنسبة للذكور. وقد أجري عبر السنين عدد من الإصلاحات القانونية والسياساتية لتحسين وضع النساء، ولكن تنفيذ الإصلاحات بالفعل ما زال بعيد المنال.

15- **الأمن الغذائي:** كانت نيبال بلداً من بلدان الفائض الغذائي ومصدراً للأرز حتى أوائل الثمانينات، ولكن تزايد السكان وبطء نمو الإنتاجية الزراعية اقترن بتدهور الأوضاع بحيث ظهرت جوانب العجز الغذائي خلال الثمانينات ثم عادت بعض الفوائض الصغيرة منذ سنة 2000 فما بعدها. ورغم الاتجاه الإيجابي في مجال الحد من الفقر، فإن الأمن الغذائي الأسري وانخفاض الوضع التغذوي للسكان مصدر كبير للقلق. وحوالي 25 في المائة من الأسر معدمة، وأغلبية الأسر التي تمتلك أرضاً لا تنتج ما يكفي لتلبية احتياجاتها هي نفسها من الغذاء. بل إن المزارعين الكبار (الذين يعرفون بأن لهم أكثر من أربعة هكتارات) لا يجدون عادة ما يكفي من الغذاء لجزء من السنة. ويعاني بعضهم الذين يقدر بنسبة 40 في المائة من السكان، ويعيشون في الغالب في التلال والجبال، من قلة فرص الوصول إلى الغذاء. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 39 في المائة من بين الخمسة وسبعين مقاطعة تعاني من العجز الغذائي. وبصفة عامة أكثر من نصف عدد الأطفال دون سن الخامسة ناقصو الوزن أو مقزومون مع وجود نسب أعلى بكثير في التلال والجبال.

16- **الاحتياجات الفورية:** أحييت الأحداث السياسية التي وقعت مؤخرا الآمال في تنمية مستدامة وبناء السلام. والتحدي الأكبر هو تنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإعمار التي يمكن أن تلبي الاحتياجات والتطلعات العاجلة، وتؤدي إلى سلام دائم، وتبرهن على التزام الحكومة بقيام مجتمع عادل ومنصف. وتتضمن الفرص الفورية: (i) إعمار و/أو إصلاح البنى الأساسية الريفية؛ (ii) تنمية المناطق المتخلفة، وخاصة المناطق النائية حيث بدأ النزاع المسلح؛ (iii) الحد من الفقر في المناطق الريفية، وخاصة في حالة أفقر السكان والمستبعدين اجتماعيا والمغوبين في كل من مناطق التلال وأراضي التيرا؛ (iv) إطلاق الإمكانيات الإنمائية الريفية والزراعية؛ (v) خلق فرص للعمل المنتج للشباب؛ (vi) تقديم دعم الإغاثة وإعادة التأهيل إلى السكان المتضررين من النزاع، وخاصة من هم في أمس الحاجة الذين بلا مأوى والنازحين داخليا؛ (vii) وضع وثائق سياساتية وقانونية وتنظيمية للتعبيل بإعادة الدمج الاجتماعي.

باء - سياق السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات

السياق المؤسسي الوطني

17- أقام الصندوق خلال الثماني وعشرين سنة من الشراكة مع حكومة نيبال علاقات عمل متينة مع الوكالات الحكومية المركزية. فالشريك الرئيسي على مستوى السياسات والتخطيط هما وزارة المالية ولجنة التخطيط الوطنية اللتان ساهمتا كلتاهما في البرنامج الحالي للفرص الاستراتيجية القطرية. وتتضمن الحافظة الحالية شراكات مع وزارة صون الغابات والتربة، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الزراعة والتعاونيات. وقد مول الصندوق، بالنظر إلى دعمه لسياسات حكومة نيبال في مجال اللامركزية، أنشطة تعتمد إلى حد بعيد على الشراكات مع الحكم المحلي من خلال لجان تنمية المقاطعات ولجان تنمية القرى ومجموعات المجتمع المحلي بهدف دعم سياسة اللامركزية التي تبنتها الحكومة. وقد تضمنت مبادرات شتى للتمويل الصغير إقامة شراكات مع مصرف نيبال للتنمية الزراعية، ومصرف راسترا في نيبال، وعدد من مشروعات غرامين المكررة، ومجموعات رسمية وغير رسمية للانتماء والادخار. وتميل برامج الصندوق في مجال المنح عادة إلى عقد شراكات مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث. وتشيع بين شتى المؤسسات قيود تتصل بالتمويل والقدرات، ويزيد من شدتها ضعف البنى الأساسية الريفية والقيود المعرقة للحركة الناجمة عن النزاع. ولم تتحقق اللامركزية من خلال نقل المهام والمسؤوليات والموارد إلى الكيانات المحلية. ويعوق الضعف مؤسسات القطاع العام وتقديم الخدمات وخاصة في المناطق الريفية.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

18- استراتيجية نيبال للحد من الفقر مدرجة في الخطة العاشرة (2002-2007) التي تركز على أربعة دعائم:

الدعامة الأولى: النمو الاقتصادي القائم على قاعدة عريضة: الزراعة والتنمية الزراعية موضوعان رئيسيان في الدعامة الأولى، والغرض منها هو دعم تنفيذ خطة المنظور الزراعي لزيادة الدخول الريفية وتحسين الأمن الغذائي. وتتضمن الدعامة الأولى عددا من السياسات والأنشطة في مجال الزراعة، والري، والحراثة، والكهربة الريفية مع التأكيد على المحاصيل الغذائية في منطقة التيرا وعلى الثروة

الحيوانية والمحاصيل عالية القيمة في التلال. وترمي هذه الأنشطة إلى تحقيق نمو القطاع الزراعي على الأقل بنسبة 4 في المائة في السنة، وهو ما يفوق تماما المسار طويل الأجل.

الدعم الثانية: تطوير القطاع الاجتماعي تعطي الأولوية للتعليم الابتدائي، والتدريب المهني والتقني، والصحة وتحديد النسل، ومياه الشرب والإصحاح في المناطق الريفية، والبنى الأساسية الريفية مثل الطرق والكهرباء والاتصالات الهاتفية، وذلك بالإضافة إلى آليات لضمان فرص الوصول العادلة إلى هذه الخدمات والمرافق. وثمة نص على نقل المسؤوليات عن الخدمات والمرافق إلى الحكومات والمجتمعات المحلية، وذلك بداية من التعليم، والصحة، والطرق الريفية، والإرشاد الزراعي مع زيادة إشراك القطاع الخاص والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي.

الدعم الثالثة: الاندماج الاجتماعي والبرامج الموجهة تتضمن جزئين. ويقتضي الجزء الأول تعميم الجهود الرامية إلى معالجة الفوارق المتصلة بتمايز الجنسين والإثنيات/الطوائف، وتسهيل الاندماج الاجتماعي. أما الجزء الثاني، فهو يتضمن الاعتراف بأنه ستكون هناك مجموعات محددة تعجز عن الإفلات من الفقر رغم الجهود المبذولة لتعميم الاندماج الاجتماعي. ويتطلب ذلك الاستهداف المحدد للمجموعات المحرومة عن طريق صندوق التخفيف من الفقر. وتتضمن البرامج الموجهة: (i) برامج لتنمية المناطق من أجل بناء البنى الأساسية بالإضافة إلى التدريب وأنشطة دعم الائتمان والدعم التقني؛ (ii) برامج للمجموعات تستهدف تحسين فرص الوصول إلى الموارد والمهارات والفرص من أجل توليد الدخل.

الدعم الرابعة: التسيير الحسن ذو أهمية أساسية لتحقيق أهداف الدعامات الثلاث الأولى في استراتيجية الحد من الفقر. ويقتضي هذا تحقيق الكفاءة والمساءلة والشفافية في الخدمة المدنية وضمان زيادة المشاركة من جانب السكان في التسيير عن طريق نقل السلطات المالية.

19- **السياسات الزراعية:** أطلقت حكومة نيبال في 1997 خطة المنظور الزراعي كاستراتيجية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر بقيادة الزراعة. والغاية التي تتوخاها الخطة هي تحقيق معدل للنمو الزراعي يبلغ 5 في المائة وخفض مستوى الفقر من 42 في المائة وقت إعداد الخطة إلى 14 في المائة بحلول 2017. وتحدد الخطة الثروة الحيوانية والمحاصيل عالية القيمة والأعمال التجارية الزراعية والحريرية كقطاعات ذات أولوية على أن يركز إنتاج الحبوب عن طريق الري في مناطق اليراي ومناطق المرتفعات مع توجيه عناية خاصة إلى السلع عالية القيمة. وتشكل استراتيجية المنظور الزراعي مكونا أساسيا في الخطة التاسعة (1997-2002) والخطة العاشرة (2002-2007)، ولكن التنفيذ يخضع لقيود نتيجة لعدم كفاية الميزانية وضعف المؤسسات العامة. وفي 2004 أدخلت الحكومة سياسة زراعية وطنية جديدة بهدف تحسين قدرة القطاع على المنافسة. وأهداف السياسة هي: (i) زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الزراعة؛ (ii) التوسع في الإنتاج الزراعي التجاري؛ (iii) الترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

20- **الأهداف الإنمائية للألفية.** خلال العقد الأخير زاد الإنفاق على القطاعات الاجتماعية (التعليم، والصحة، وإمدادات المياه، والتنمية المحلية) كنسبة من الميزانية الكلية تمثيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد

اعتمدت نيبال هذه الأهداف في سنة 2002 مع تحديد مجموعة من الأهداف التي تشمل فترات ثلاث خطط (العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة). ولقد كان التقدم المحرز مشجعاً بالنظر إلى التحسن في معدلات الالتحاق بالمدارس والفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالقيود، ومحو الأمية، ووفيات الأطفال والأطفال الرضع، والوصول إلى مياه شرب مأمونة. ويبيّن التقرير الذي صدر مؤخراً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن نيبال، إذا استثنى التعليم الابتدائي الشامل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحقق تقدماً جيداً في الوفاء بتلك الأهداف، وإن كان هناك ما يدعو إلى القلق فيما يتعلق بنوعية بعض الإنجازات.

التنسيق والمواءمة

21- صمم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بحيث يتواءم مع الاستراتيجية الحالية للحد من الفقر. وسيعقد الصندوق حواراً مع حكومة نيبال وشركاء التنمية عن استعراض استراتيجية الحد من الفقر. وحتى تتاح الاستراتيجية المنقحة للحد من الفقر سيجري تقدير المواءمة مع الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر - بما في ذلك تنسيق البرامج المقبلة للفرص الاستراتيجية القطرية مع دورة التخطيط لخمس سنوات التي تتبعها حكومة نيبال - في سياق الاستعراض السنوي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. والصندوق شريك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يجري إعداده حالياً وعضو في منتدى التنسيق بين الجهات المانحة في قطاع الحراجة، وإطار المبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية الذي هو كيان للتنسيق بين الجهات المانحة من أجل التعاون واقتسام المعلومات فيما يتصل بالنزاعات. كما أن وزارة التنمية المحلية قد اتخذت مؤخراً مبادرة للتنسيق بين الجهات المانحة على المستوى المحلي، وهي مبادرة يشارك فيها الصندوق.

ثالثاً - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في نيبال

ألف - النتائج السابقة، الأثر والأداء

22- تم الاسترشاد بتوصيات تقييم البرنامج القطري الذي أجراه في 1998 مكتب الدراسات والتقييم بالصندوق عند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لسنة 2000 (2000-2006) والمشروعات التي صممت بعد ذلك. وقد مول الصندوق أحد عشر مشروعاً للقروض في نيبال مازالت أربعة منها قائمة منذ البرنامج السابق للفرص الاستراتيجية القطرية. وكان هدف برنامج الفرص الاستراتيجية لسنة 2000 هو أن يوفر للسكان الأصليين وغيرهم من الفقراء المهمشين سبلاً معيشية محسنة وتتميز بقدرة متزايدة على التأقلم.

23- وأجري استعراض للحفاظة القطرية في مايو/أيار - يونيو/حزيران 2006 لتزويد البرنامج الحالي للفرص الاستراتيجية القطرية بالمعلومات. ونظر استعراض الحفاظة القطرية في أربعة مشروعات للقروض صمم اثنان منها قبل برنامج الفرص الاستراتيجية لسنة 2000 وصمم الاثنان الآخران بعد ذلك. وكان المشروعان السابقان على سنة 2000 اللذان تم استكمالهما في وقت لاحق هما مشروع تطوير الحيازات الإيجارية الحرجية وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة، ومشروع تخفيف وطأة الفقر في غرب التيراي. أما المشروعان المصممان بعد 2000 واللذان ما زالوا مفتوحين فهما مشروع

التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية وبرنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية. كما قدم الصندوق منذ 2000 ثلاث منح قطرية بما في ذلك منحة قطرية صغيرة إلى جمعية شركاء التنمية ومنحتين قطريتين كبيرتين إلى البرنامج المذكور ومركز بحوث السياسات البيئية والزراعية والإرشاد والتنمية. وقدم الصندوق أيضا أربع منح صغيرة وثمانية منح إقليمية كبيرة شاركت فيها نيبال. يضاف إلى ذلك أن الشعبة التقنية في الصندوق أدارت أربع منح إقليمية كبيرة.

24- تضمنت المشروعات المنفذة خلال 2000-2005 ثلاثة مكونات رئيسية: (i) توفير فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية على شكل تخصيص أراضٍ للحيازات الإيجارية الحرجية لمدة 40 سنة؛ (ii) خدمات مالية ريفية تستخدم في تقديمها ثلاثة أساليب مختلفة؛ (iii) البنى الأساسية المجتمعية. وقد استهدفت المشروعات الداليت والجنجاتي والنساء وأقرب شرائح المجتمع. وقد أبدى استعراض الحافظة القطرية في 2006 الملاحظات الرئيسية التالية: (i) تنتم المشروعات الأربعة بالأهمية البالغة بالنسبة لتركيز الحافظة واتجاهاتها الاستراتيجية؛ (ii) كانت الحافظة ناجحة من حيث الفعالية وناجحة إلى حد ما من حيث الكفاءة؛ (iii) رغم أن أثر الحافظة يصعب تقديره كمياً، فقد كان لها أثر إيجابي على الأصول المادية للمجموعة المستهدفة وعلى إنتاجيتها؛ (iv) أسهم تقديم الخدمات المالية في الحد من تكاليف الاقتراض المرتفعة رغم الشكوك التي تحيط باستدامة الجهات المقدمة؛ (v) اتبع الصندوق نهجا ابتكاريا في دعم الطرق الفعالة من حيث التكاليف لمعالجة القيود التي تخضع لها المجموعة المستهدفة بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي؛ (vi) عالجت المشروعات قضايا التمايز بين الجنسين وساهمت في استحقاق الفوائد على نحو متوازن بين الجنسين؛ (vii) كان أداء الحكومة حسنا فيما يتعلق بتخصيص الميزانية والإفراج عن الأموال، رغم أن التوريد مازال إشكاليا. وكانت مشروعات المنح ناجحة إلى حد بعيد في إقامة صلات مع برامج القروض من أجل تحقيق أهداف الصندوق وتجربة مبادرات استراتيجية وتوسيع نطاقها.

25- إلا أن التقارير عن وضع المشروعات منذ فترة يوليو/تموز 2005 حتى مارس/آذار 2006 تتم عن عدة صعوبات تشغيلية في المشروعين الجاري تنفيذهما. فقد تعرقل تنفيذ المشروعين بسبب حالة انعدام اليقين التي تسود الوضع السياسي والأمني بالإضافة إلى المشكلات المؤسسية. وتبين التصنيفات للمشروعين الحاليين في إطار تحليل المشروعات المعرضة للخطر أن أداءها كان أقل مما هو مرض في مجال التوريد والصرف وتحقيق الأهداف المادية، وهناك بالنسبة لأحدهما ما يدعو إلى القلق فيما يتعلق ببناء المؤسسات ومستوى الفوائد المتوقعة. أما فيما يتعلق بالسياسات والإطار القانوني للتنمية الريفية كما حددت في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن المجالات التي تتطلب عناية خاصة تتضمن: منظمات المزارعين، وخدمات البحوث والإرشاد، والمساءلة والشفافية في المناطق الريفية، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى الأراضي والمياه.

باء - الدروس المستفادة

26- أهم درس يستفاد من استعراض الحافظة القطرية لسنة 2006 هو أن المشروعات يمكن أن تنفذ بنجاح طالما كان هناك وقت كاف حتى في أسوأ الظروف. ويعزى البطء النسبي في التنفيذ إلى التعطل الناتج عن النزاع، وضعف الاتصالات والبنى الأساسية، والقيود المعرقلة للقدرات - وكلها حقائق يتعين

مواجهتها عند تنفيذ الحافظة الحالية أخذها بعين الاعتبار في تصميم البرامج المقبلة. وتدل تجارب الصندوق على أنه ينبغي على البرامج أداء ما يلي لكي تراعي النزاع وتكون قادرة على مقاومة بيئية التنفيذ الصعبة: أن تعتمد على المجتمعات والمنظمات والموارد المحلية في التنفيذ وأن تخصص موارد لتدبيرها المجتمعات المحلية مباشرة؛ وأن تطبق ممارسات مالية وتشغيلية وتوجيهية شفافة؛ وأن تكون معضدة للقراء وشاملة للجميع، وأن تناصر التنمية التي تستند إلى الحقوق والمبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية كمبادئ تشغيلية، وتعزز الوثام الاجتماعي والتمكين الاجتماعي. ومن شأن حل النزاع على نحو مستدام مقترنا بالانتعاش الاقتصادي أن يحسن بيئة التشغيل إلى حد كبير، ولكن الأفضل في الوقت الحاضر ارتكاب الخطأ توخياً للحد من الأضرار في تحديد الأهداف والغايات.

27- حدد استعراض الحافظة القطرية لسنة 2006 عدداً من الدروس القيمة المستفادة التي روعيت في العملية الحالية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وهي: (i) **استهداف الأسر** استهدافاً شاملاً أمر ذو أهمية أساسية لجعل الأنشطة مراعية للنزاع. ويدعو هذا إلى تنفيذ مجموعة من الأنشطة من أجل الوصول إلى المجتمع المحلي بأسره، وتنفيذ مجموعة أخرى لاستهداف أفقر الأسر؛ (ii) ينبغي إتباع نهج أكثر تركيزاً بصدد **الاستهداف الجغرافي** الذي يشمل مجموعات لجان تنمية القرى في نطاق عدد محدد من المقاطعات التي يمكن خدمتها على نحو أسهل؛ (iii) يحتاج مفهوم **الحيازات الإيجارية الحرجية** إلى مزيد من التفتيح وتوسيع النطاق فيما يتعلق بالتنظيمات الخاصة بالزراعة والميراث، وهناك حاجة إلى إقامة علاقات تآزر بين مفاهيم الإدارة الحرجية الثلاثة (المجتمع المحلي، الحيازة الإيجارية، التعاونية)؛ (iv) تعاني **الخدمات المالية** في التلال والجبال من ضعف قدرة المؤسسات المالية، بالإضافة إلى أن وجود إطار قانوني غير واف بالغرض قد عرقل نمو المدخرات وخدمات الائتمان؛ (v) هناك طلب قوي على وجود **بنية أساسية** مجتمعية وأسرية في المرتفعات. وتؤدي هذه الأنشطة إلى الاندماج الاجتماعي وهي تراعي النزاع. فحتى في ذروة النزاع كانت هذه الأنشطة الرامية إلى تطوير البنية الأساسية تتفد دون كثير من العراقيل؛ (vi) أسهم ارتفاع معدل **بطالة الشباب** في النزاع. وثمة حاجة إلى توفير تدريب مهني وتقني لإعداد الشباب، بما فيهم المحاربين السابقين، لنقل وظائف أفضل؛ (vii) ينبغي إشراك **القطاع الخاص** على نحو أوثق في توفير فرص وصول مستدامة إلى الأسواق والخدمات الأخرى لدى الأسر الريفية دعماً لإضافة القيمة وإنشاء الوظائف؛ (viii) **المجتمع المدني** بصفة عام أفضل من الحكومة تجهيزاً لمعالجة التبعئة الاجتماعية والنهج التشاركية. وينبغي للحكومة أن تواصل إشراك منظمات المجتمع المدني، ولكن ينبغي إعادة تعريف العلاقة من علاقة تقوم بين صاحب العمل والموظف إلى علاقة شراكة.

رابعا - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف - الميزة النسبية للصندوق على المستوى القطري

28- إن عمل الصندوق في نيبال خلال ثلاثين سنة تقريباً قد أتاح له اكتساب أسباب القوة في عدد من المجالات الموضوعاتية والجغرافية. وتشمل المجالات المحددة للميزة النسبية: (i) التنمية التي يدفعها المجتمع المحلي بما فيها إدارة الموارد الطبيعية، والبنى الأساسية المجتمعية، وتسهيل وصول الفقراء إلى الأصول الإنتاجية؛ (ii) تخفيف وطأة الفقر الريفي عن طريق تحسين الفرص المدرة للدخل وما يرتبط بذلك من خدمات التمويل الصغير مع توجيه عناية إلى المناطق التي يصل فيها انتشار الفقر إلى أعلى

معدل له؛ (iii) وضوح السياسات والمهام وتجربة ضخمة في استهداف الفقراء بما فيهم بصفة خاصة النساء وأعضاء الطوائف والمجموعات الإثنية المحرومة؛ (iv) شراكات وطيدة مع المؤسسات الرئيسية للحكومة المركزية والحكومة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث، والجهات المانحة؛ (v) مرونة النهج الرائدة وطرائق التنفيذ من أجل مواصلة العمل على نحو فعال في بيئة متأثرة بالنزاع (العمل في ظل النزاع) وفقا لطرق تنطوي على وعي بأسباب النزاع وتعزز حل النزاع بالمصالحة (العمل على علاج النزاع).

باء - الأهداف الاستراتيجية

29- يرمي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لنيبال إلى تحديد المجالات التي يستطيع الصندوق فيها دعم سياسات وبرامج الحكومة والجهات المانحة الأخرى وإضافة القيمة إليها في الحد من الفقر الريفي في سياق الجهود الجارية في بناء السلام والانتعاش الاقتصادي، مستعينا في ذلك بخبرته والدروس المستفادة من تجاربه في نيبال وغيرها من البلدان الفقيرة جدا والمتأثرة بالنزاع. وتوجد في نطاق هذا الهدف الكلي ثلاثة أهداف استراتيجية يقابل كل منها إحدى الدعائم الأربعة في استراتيجية الحد من الفقر (انظر مصفوفة النتائج في الذيل الثالث). كما تبين مصفوفة النتائج الأنشطة والصلات الخلفية باستراتيجية الحد من الفقر، والصلات الأمامية بالأنشطة السياساتية والمؤسسية الممكنة. وتدرج المصالحة والإعمار في فترة ما بعد النزاع ضمنا في كل من الأهداف الاستراتيجية، وهو ما يدل على اعتراف بالصلات السببية المتينة بين الفقر والإقصاء الاجتماعي والإجحاف والنزاع:

الأهداف الاستراتيجية	دعامة استراتيجية الحد من الفقر
الهدف الاستراتيجي 1: زيادة إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية المتاحة للمزارعين والمنتجين الفقراء في مناطق التلال والجبال.	أولاً: النمو الاقتصادي المرتفع والقائم على قاعدة عريضة.
الهدف الاستراتيجي 2: تحسين البنى الأساسية والخدمات المجتمعية في مناطق التلال والجبال.	ثانياً: تطوير القطاع الاجتماعي.
الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفوارق المتصلة بالتمايز بين الجنسين، وبالإثنية والطائفة عن طريق زيادة اندماج المجموعات المحرومة في عملية التنمية.	ثالثاً: الاندماج الاجتماعي والبرامج الموجهة.
الموضوع المشترك: دعم تحسين التسيير المحلي وبناء السلام.	رابعاً: التسيير الحسن.

30- **الهدف الاستراتيجي 1: زيادة إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية.** تبين أن العزلة الاقتصادية هي السبب في ارتفاع مستويات الفقر والتناثر الاجتماعي في مناطق التلال والجبال. ولم يطرأ على مستويات الفقر في تلك المناطق إلا أدنى درجة من التحسن بسبب سوء إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والخدمات والانعزال عن الأسواق، وهو ما زاد سوءاً نتيجة للنزاع والإقصاء الاقتصادي المتصل بتمايز الجنسين أو بالإثنية أو بالطائفة. ويؤدي هذا الوضع إلى ضعف شديد في البيئة المواتية للتنمية التجارية الريفية والتي تكافح فيها أغلبية الأسر من أجل تلبية احتياجاتها على مستوى الكفاف. وهناك حاجة ملحة إلى إقامة صلات أقوى بين المزارعين وموردي المدخلات والأسواق المحلية من أجل زيادة التنوع الزراعي والإنتاجية والدخول، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمحاصيل عالية القيمة والثروة الحيوانية ومنتجات الغابات. وستركز البرامج التي يدعمها الصندوق في إطار الهدف الاستراتيجي 1 على انتقاء

سلاسل القيمة وأنظمة الأسواق الخاصة بالمحاصيل عالية القيمة ذات الإمكانيات العظمى في مناطق التلال والجبال وبتطوير تلك المحاصيل عن طريق تحسين فرص الوصول إلى خدمات البحوث والإرشاد، والخدمات المالية، وإمدادات المدخلات، ومعلومات الأسواق، بالإضافة إلى تحسين البنى الأساسية (في إطار الهدف الاستراتيجي 2). وسيرمي برنامج القرض المقبل إلى الربط بين المقاطعات في مناطق التلال والجبال وبين الأسواق، وذلك بدعم شق طرق أوسع مثل تطوير الممر بين الشمال والجنوب بموجب الخطة الحكومية للاستثمارات ذات الأولوية التي ترمي إلى ربط الإنتاج في التلال والجبال في منطقة التيراي وبين الولايات الهندية المجاورة. وبناء على البرامج الجاري تنفيذها يسهم مشروع تخفيف وطأة الفقر في المرتفعات الغربية - وخاصة برنامج السبل المعيشية المحلية في وسط غرب نيبال والممول بالمنحة الذي يجرب نهجا لتطوير الأسواق ويربط القرى المحاذية الممرات الوسطى - الغربية بمراكز الأسواق في المنطقة - في تحقيق الأهداف في إطار الهدف الاستراتيجي 1. ويتضمن المشروع المذكور، وفقا لتصميمه الحالي، مكونا خاصا بتشجيع إنتاج منتجات الغابات غير الخشبية بدعم من القطاع الخاص. ويمول المشروع بموجب الآلية الإقراضية المرنة في الصندوق، ومن المقرر استعراضه في ديسمبر/كانون الأول 2006 قبل البدء في المرحلة الثانية. وسيسمح ذلك بإعادة توجيه المشروع بحيث يتيح توافرا أكبر مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

31- **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين البنى الأساسية والخدمات المجتمعية.** إن المشاورات التي تجرى مع المجتمعات المحلية تؤكد على نحو متسق ضرورة تحسين روابط النقل والاتصالات من أجل تسهيل النشاط الاقتصادي والوصول إلى الخدمات بما فيها الصحة، والتعليم، والائتمان، والاتصالات. والغاية في إطار الهدف الاستراتيجي 2 هو تطوير طرق ثانوية ومن الدرجة الثالثة وبنى تحتية مجتمعية بغية تحسين إمكانية وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق والخدمات، وبذلك تكمل الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي 1. ولا مفر من أن يكون أفقر السكان هم الأدنى حظا من حيث مستوى الوصول إلى البنى الأساسية والخدمات. وسيواصل الصندوق دعم عملية اللامركزية التي تتبعها حكومة نيبال لأن تحقيق اللامركزية في مجال البنى الأساسية والخدمات بالنسبة للجان تنمية القرى والمقاطعات من شأنه أن يساعد كثيرا على تحسين توافر ونوعية واستدامة البنى الأساسية والخدمات الريفية في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وبناء على الحافظة الحالية يتضمن مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية وبرنامج السبل المعيشية المحلية الممول بالمنحة تطوير البنى الأساسية المجتمعية كموطن، ويساهمان إلى حد بعيد في الهدف الاستراتيجي 2.

32- **الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفوارق المتصلة بالتمايز بين الجنسين والإثنية والطائفة.** يعالج هذا الهدف الاستراتيجي الأسباب الهيكلية للعزلة الاجتماعية والنزاع، وهو يتسق مع مهمة الصندوق في دعم أكثر السكان حرمانا. وسيركز الهدف على تحسين وصول النساء والمجموعات (الإثنية/الطائفية) المحرومة الأخرى إلى الموارد، والبنى الأساسية والخدمات، وزيادة تمكين تلك المجموعات. ومن المتوقع أن يمكنها من أداء دور أنشط في اتخاذ القرارات وعمليات التسيير على الصعيد المحلي. وسيعمم الهدف الاستراتيجي الجهود الرامية في إطار جميع أنشطة الصندوق إلى معالجة الفوارق المتصلة بالتمايز بين الجنسين والإثنية/الطائفة وتسهيل الاندماج الاجتماعي، ولكنه يتضمن اعترافا بأن العمل

الإيجابي قد يكون في بعض الحالات ضروريا عن طريق برامج موجهة لتمول بواسطة آليات مثل صندوق التخفيف من وطأة الفقر الذي يرمي إلى الوصول إلى أفقر السكان في مقاطعات منتقاة عن طريق العمل مع المنظمات المجتمعية. وبناء على الحافظة الحالية يتناول برنامج الحيازات الإجارية الحرجية والحيوانية الهدف الاستراتيجي 3 بصفة خاصة متبعا في هذا نهج الحيازات الإجارية الحرجية المناصر للفقراء، وهو أحد البرامج الرئيسية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث.

33- **دعم التسيير المحلي وبناء السلام.** يعد السلام والتصالح المستدامان عنصرا أساسيا في حزمة الحد من الفقر التي يجب أن تفتقر بنقل السلطة وتحسين الإدارة على الصعيد المحلي. وينبغي أن تكون الأنشطة التي تنفذ في جميع الأهداف الاستراتيجية مراعية للنزاعات بأن تكون شاملة للجميع وشفافة وغير منحازة وخاضعة للمساءلة. وتسمح سياسات الصندوق بأن تكون المرونة في أوضاع النزاع أو في فترة ما بعد النزاع جزءا من صميم الأنشطة في إطار كل الأهداف الاستراتيجية بما في ذلك: (i) تصميم برامج جديدة تستهدف بصفة خاصة التخفيف من وطأة النزاع أو إعادة بناء وتنشيط قدرات التنمية لدى المجموعات المستهدفة؛ (ii) تعديل الأنشطة والمشروعات لكي تتضمن تدابير خاصة لم تكن موجودة في التصميم الأصلي؛ (iii) استخدام وسائل أخرى مثل التمويل عن طريق المنح واقتسام التجارب مع شركاء التنمية. وستدعم الاستراتيجية اتباع نهج مراعي للنزاعات في أنشطة الصندوق بغية بناء قدرات المجتمعات المحلية على الانخراط في أعمال التنمية عن طريق اعتماد تقنيات لتقدير السلام/النزاع، والوساطة المجتمعية، والمفاوضات، وحقوق الإنسان، والاتصالات والتسهيل. وسيوضع في أوائل 2007 مشروع جديد للمنح بمخصصات تبلغ 700 000 دولار أمريكي، وذلك لمعالجة تطوير المهارات واحتياجات العمالة، وهو يركز خاصة على الشباب في مناطق التلال والجبال حيث تعد البطالة أحد الأسباب الرئيسية للعنف والتمرد. وهناك فرصة هائلة للعمل بالنسبة للبنائين والتقنيين والمدرسين وغيرهم من ذوي المهارات المهنية الأخرى. ويعد توفير تدريب مهني رفيع المستوى للشباب ذوي المؤهلات التعليمية المنخفضة وعن طريق استهداف المجتمعات المحلية الفقيرة في المرتفعات النائية أداة قوية للتخفيف من وطأة الفقر. ويستهدف المشروع الجديد التعاون والارتباط بالبرامج والمبادرات التي تضطلع بها حكومة نيبال وغيرها من شركاء التنمية الداعمين للتدريب المهني.

جيم - فرص للابتكار

34- هناك إمكانيات للابتكار تستند إلى تجارب الصندوق وشركائه في السنوات الأخيرة، وثمة حاجة إلى معالجة مشكلات طويلة الأمد تتعلق بالفقر والإقصاء الاجتماعي بإيجاد حلول تعمل في بيئة هشة غير مستقرة لبناء السلام. وهناك فرص في إطار الهدفين الاستراتيجيين 1 و 2 لاستخدام آليات ابتكارية للاستهداف وإقامة الشراكات وتوفير الحوافز بغية تطوير أسواق شاملة للجميع ومفيدة للفقراء، ولاختبار وتوضيح وسائل جديدة لوصول المزارعين بالأسواق والخدمات عن طريق استخدام الجمع بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل المعلومات السوقية والتقنية، وتحسين البنى الأساسية المادية بما في ذلك مرافق التسويق والتخزين، والطرق/الدروب من المستوى الثالث الموصولة بالبرامج الكبرى لإنشاء الطرق (مفهوم "ممر التنمية"). وسيكون لاشتراك منظمات المزارعين ومؤسسات التمويل الصغير والقطاع الخاص على نحو أكبر أهمية أساسية بالنسبة للاندماج التجاري. وتجرى بالفعل تجربة بصدد

هذه الأفكار في إطار البرامج القائمة الممولة من القروض والمنح، وهي تتيح إمكانيات للتوسع في المستقبل. وربما كان الهدف الاستراتيجي 3 ينطوي على أكبر تحد لإيجاد وسيلة للتغلب على أسباب الإقصاء الاجتماعي الراسخة في المجتمعات المحلية الريفية. إلا أن الوقت مناسب للمضي قدما في سياق سياسي ترفع فيه فئات محرومة عديدة أصواتها. وتوجد فرص للبناء على أساس التطورات الناشئة بآليات ابتكارية للاستهداف.

35- والمشكلة هنا هي تخطيط عملية انتقال ذات بنية واضحة وتتسم بالسلاسة من نهج العمل في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام مباشرة إلى أنشطة إنمائية تقليدية مع المحافظة على المرونة اللازمة للعودة إلى طرائق العمل في ظل النزاع إذا حدث نكوص في الأوضاع. إن اتسام الوضع بعدم اليقين يستدعي اتباع استراتيجية ابتكارية سريعة الاستجابة للعمل "في ظل النزاع" والعمل "على حل النزاع" في نفس الوقت. وهو نهج يمكن أن ينتقل من أسلوب التنمية في ظل النزاع إلى أسلوب التنمية في فترة ما بعد النزاع مع العناية في الوقت نفسه بمبادئ مراعاة النزاع للتأكد من أن الاستراتيجيات قصيرة الأجل لا تخل بالأهداف الإنمائية في الأجل الطويل. ومن جوانب عملية الإعمار بعد النزاع التي تتطلب بصفة خاصة التخطيط بعناية إعادة تدريب وإعادة دمج المحاربين السابقين في المجالات المحلية الريفية ودعم النازحين داخليا الذين يريدون العودة إلى مجتمعاتهم المحلية في مواطنهم. كما أن السياق يتيح فرصة لتعزيز ما نتج عن النزاع من تمكين للنساء بفضل اشتراكهن كمحاربات، وذلك عن طريق أدائهن لدور بارز في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

دال - استراتيجية الاستهداف

36- **المجموعات المستهدفة.** هناك أربع مجموعات يمكن استهدافها: المعوزون، والفقراء المدقعون، والفقراء إلى حد ما، والفقراء تقريبا. ولكل منها خصائص وآليات تأقلم واحتياجات مختلفة. والنساء والداليت والجنجاتي ومجموعات الأقليات ممثلة فوق النصاب في كل هذه المجموعات. ويشمل المعوزون السكان المعوقين والمرضى، والأطفال المهجورين، والأشخاص النازحين داخليا الذين هم في حاجة ماسة إلى الإغاثة الخاصة بالطوارئ ودعم الرعاية الاجتماعية. والصندوق لا يشترك في عمليات الإغاثة الإنسانية، ولكنه يسعى إلى التنسيق مع المنظمات التي تتخصص في هذا المجال عن طريق المساعدة على سد الفجوة بين الإغاثة في حالات الطوارئ واستعادة عمليات التنمية. والفقراء المدقعون هم في معظم الحالات أسر أمية أو معدمة أو تكاد وليس لها إلا أصول قليلة أخرى غير الأراضي. وهي تحيا عن طريق الأعمال الموسمية أو النزوح أو العمل المسترق أو تجارة الجنس أو الجمع من الموارد المباحة ورهن ممتلكاتها أو بيعها. وسيساعد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذه المجموعة عن طريق التوظيف في أعمال البنى الأساسية الريفية كثيفة العمالة، وتحسين فرص الوصول إلى موارد الملكية المشتركة والأراضي والتمويل الصغير وفرص العمل في المشروعات الزراعية. والأسر الفقيرة إلى حد ما تحوز مزارع صغيرة عليها بصفة عامة بعض الحيوانات الزراعية، وتمتلك مسكنا من نوع أو آخر. غير أنها كثيرا ما تكون متقلبة بالديون، ولا تستطيع الوصول إلى الري، وتنتج فوائض صغيرة من المنتجات الزراعية للبيع. وتتضمن الأولويات في حالة هذه المجموعة اتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من العزلة الاقتصادية عن طريق تقوية الصلات بالأسواق والتكنولوجيات وإمدادات المدخلات بما فيها

الائتمان. ويشمل الفقراء تقريبا صغار المزارعين الذين يعانون من آثار النزاع والدين وتدهور الأراضي وما إلى ذلك، وهم معرضون لخطر التقيهر إلى حالة من الفقر الأشد. ورغم أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سيركز الموارد على الفقراء إلى حد ما والفقراء المدقعين، فإنه لن يغفل فرصة ارتفاع السكان الأكثر يسرا لأنه يعترف بأن صغار منظمي المشروعات الريفيين والمزارعين التجاريين يمكن أن يوفروا فرص عمل لمن هم أحوج.

37- وترمي الأنشطة في إطار الأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 3 إلى تلبية احتياجات المجموعات المستهدفة المحددة. فالهدف الاستراتيجي 1 يستهدف بصفة رئيسية الفقراء إلى حد ما والفقراء تقريبا الذين يمتلكون الأراضي والأصول الإنتاجية بحيث يمكن أن يفيدوا أعظم الفائدة من الاندماج الاجتماعي الوثيق. وبناء على ذلك ستركز الأنشطة بصفة خاصة على العاملين لحسابهم الخاص في القطاع الزراعي الذين يمثلون 62.7 في المائة من السكان و69.9 في المائة من الفقراء. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 2 ستفيد كل المجموعات المستهدفة من تحسين البنى الأساسية والخدمات، ولكن ستعطي الأولوية للمعوزين والفقراء المدقعين في مجال العمل في مشروعات البناء. وينتمي الأميون الذين يمثلون 48 في المائة من السكان و71 في المائة من الفقراء والمعدمين أو المعدمين تقريبا الذين يؤلفون 22.2 في المائة من السكان الريفيين و25 في المائة من فقراء الريف إلى المجموعة المستهدفة الرئيسية في إطار الهدف 2. وسوف تتخذ بالنسبة لكل المجموعات المستهدفة تدابير خاصة في إطار الهدف الاستراتيجي 3 لضمان المشاركة الكاملة من جانب الداليت والجنجاتي الذين يمثلون معا 35 في المائة من السكان و47.9 في المائة من الفقراء، ومن جانب النساء والأقليات المحرومة بما في ذلك الأسر المتضررة من النزاع. كما سيكون لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تركيز قوي على الشباب وذلك طبقا لتوصيات استعراض الحافظة القطرية.

38- **التركيز الجغرافي:** سيواصل الصندوق، وفقا لتوصية استعراض الحافظة القطرية الذي أجري مؤخرا، تركيز دعمه على أفقر الأماكن من مناطق التلال والجبال بالشراكة مع جهات مانحة أخرى. وسيسهل ذلك دعم تنفيذ البرامج الجارية، وهو يتسق مع أولويات حكومة نيبال بالنسبة لإنشاء ممرات النقل من الشمال إلى الجنوب. وللصندوق سجل طويل من التجارب في هذه المناطق، ويدرك الإمكانيات الكبيرة للتنوع الزراعي، والاستغلال التجاري، والحد من الفقر. يضاف إلى ذلك أن هذه هي المناطق التي ينبغي أن تعالج فيها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية العميقة للنزاع.

39- **أساليب الاستهداف:** من المتوقع في المناطق المنتقاة لدعم الصندوق أن تكون جميع الأسر تقريبا فقيرة إلى حد ما أو فقيرة مدقعة. بيد أن الاستهداف على أساس المناطق أداة قليلة. وينبغي بذل جهود خاصة لضمان حصول أحوج السكان على نصيب عادل من الفوائد. وتتضمن أساليب الاستهداف الممكنة ما يلي: (i) الترتيب بحسب مستويات اليسر على نحو تشاركي لتحديد أفقر أعضاء المجتمع المحلي؛ (ii) تقديم حوافز خاصة للمنظمات المجتمعية لكي تعمل على مشاركة هؤلاء السكان؛ (iii) إجراء رصد تشاركي لتقدير الآثار على المجموعات المستهدفة وتحديد أسباب الإخفاق في الوصول إليهم؛ (iv) التوظيف أو تقديم الغذاء مقابل العمل في مجال تطوير البنى الأساسية؛ (v) تزويد المعدمين بفرص الوصول إلى الموارد (مثل الحيازة الإيجارية الحرجية)؛ (vi) توفير التدريب بغية تحسين فرص العمل؛ (vii) أنشطة الاستهداف الذاتي التي من شأنها أن تكون ذات أهمية في حياة الفقراء وإن كان من غير

المحتمل أن تهم الميسورين؛ (viii) التدريب في مجال محو الأمية وتعلم الحساب؛ (ix) أنشطة التمويل الصغير والتسويق لصالح الفقراء؛ (x) حملات المعلومات والاتصالات لتعزيز الوعي بفرص المشروعات بين المجموعات المستهدفة.

هاء - الصلات السياساتية

40- المطامح السياساتية والمؤسسية المحددة المرتبطة بكل من الأهداف الاستراتيجية الأربعة هي: **الهدف الاستراتيجي 1:** تتصل المشكلة السياساتية الكبرى المرتبطة بالهدف الاستراتيجي 1 بالتنفيذ الفعال لسياسات زراعية مؤيدة للتخصص الزراعي، والاستغلال التجاري، والتجارة. وفي هذا الإطار العريض سيركز الصندوق على عناصر رئيسية ذات أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ برامجه من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي 1. وتتضمن هذه الأهداف: (i) وضع وتوطيد إطار تنظيمي موئم من أجل الخدمات المالية الريفية؛ (ii) تطوير البحوث الزراعية الداعمة للزراعة عالية القيمة؛ (iii) وضع وتطبيق سياسات لدعم اشتراك القطاع الخاص في تطوير المشاريع القائمة على الزراعة والحراجة والمفيدة للأسر الريفية. **الهدف الاستراتيجي 2:** هناك حاجة إلى حوار سياساتي لتحقيق ما يلي: (i) زيادة القدرة على الوصول إلى مناطق التلال والجبال عن طريق تحسين الوصلات بين الطرق. ويرتبط تطوير وصيانة البنى الأساسية واسعة النطاق ارتباطاً وثيقاً بأهداف الهدف الاستراتيجي 2 فيما يتعلق بوصول المناطق النائية بالأسواق والخدمات عن طريق إنشاء بنى تحتية وخدمات مجتمعية تكميلية؛ (ii) دعم نقل المهام والمسؤوليات إلى الهيئات المحلية بغية ضمان تقديم الخدمات بمزيد من الكفاءة في المناطق الريفية. **الهدف الاستراتيجي 3:** ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز أهداف استراتيجية الحد من الفقر في مجال الاندماج الاجتماعي، وذلك عن طريق إزالة بقية الحواجز القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تحول دون اندماج النساء والمجموعات المحرومة في المجتمع. ويتعلق مطمح سياساتي محدد سيركز عليه الصندوق في إطار الهدف الاستراتيجي 3 بسياسات الحراجة حيث ما زالت هناك حاجة إلى نهج أكثر تكاملاً في إدارة موارد الغابات ويوجد السياسة الحرجية الحالية ذات الشعب الثلاث ويعالج بقية مواطن الضعف في الأساس القانوني للحيازة الإيجارية الحرجية.

41- سيجري الحوار بشأن السياسات الرئيسية المتصلة بالأهداف الاستراتيجية في سياق المشاورات السنوية الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتي تُجرى بالتوافق مع الاستعراض السنوي لمؤشرات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، والاجتماعات العادية التي تعقد بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى كلما كان ذلك ممكناً. وستتيح هذه المشاورات فرصة للاشتراك في حوار سياساتي مع الحكومة أيضاً بشأن القضايا السياساتية الأعم. وبالإضافة إلى المناقشات التي تتناول السياسات الرئيسية المتصلة بالأهداف الاستراتيجية، قد تشمل مشاورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المجالات الأخرى التي تصل فيها درجات التقييم الترتيبية حسب النظام إلى أدناها.

خامسا - إدارة البرنامج

ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

42- سيجري استعراض تقدم البرنامج سنويا في اجتماع استعراض البرنامج القطري في كاتماندو. وسيستضيف الصندوق الاجتماع الذي سيعظم الوزراء الرئيسيين في الحكومة المركزية، وموظفي المشروع وأعضاء المؤسسات المشرفة، والجهات المشاركة في التمويل، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث. وسيسهل الاجتماع في تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ البرنامج بالاستناد إلى إطار إدارة النتائج والمؤشرات المرتبطة به. وسيضمن التقرير المرحلي التقارير السنوية عن المشروع وفقا لنظام إدارة النتائج والأثر، وكشوف مشكلات البرنامج القطري، والتقارير عن وضع المشروع، والموجز السردى والدرجات وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وغير ذلك من تقارير المشروع. وسيجرى استعراض منتصف المدة للبرنامج في 2010.

باء - إدارة البرنامج القطري

43- النهج البرنامجي وإدارة البرنامج القطري: يتسق النهج البرنامجي الذي يتضمنه النموذج التشغيلي الجديد للصندوق مع الوضع الهش في فترة ما بعد النزاع في نيبال. وهو ما يوسع نطاق الأنشطة بحيث يتجاوز إقرار المشروعات وإدارتها، ويلبي الحاجة إلى طائفة من الأنشطة تتسم بالتنوع والدعم المتبادل بما فيها خليط من برامج المنح والمشروعات الابتكارية وذلك بدعم من برنامج معرفي وسياساتي، ومن التكرار، والتوسع، وأهداف الشراكة. كما أن النهج البرنامجي ينطوي على اعتراف بأن من المهم تماما، رغم وجود قائمة مسهبة بالخيارات في مجال التخفيف من وطأة الفقر الريفي، انتقاء الأدوات المستجيبة لاحتياجات الأطراف المعنية. وتختلف هذه الاحتياجات والاستجابات الملمية لها اختلافا ملحوظا من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر في نطاق البلد، وتستدعي إتباع نهج يسمح باستخدام أدوات مختلفة باختلاف الظروف. وثمة اعتراف أيضا بأن الاستراتيجية القطرية ستنفذ في فترة يسودها عدم اليقين، وبأن اتباع برنامج مفرط في تحديد ما ينبغي أن يكون معرض لأن يصبح باليا بسرعة.

44- ويتطلب ذلك متابعة الأحداث التي تتكشف في البلد متابعة وثيقة عن طريق تقوية ترتيبات الحضور الميداني للصندوق أو حضور مدير البرنامج القطري على نحو بارز في نيبال لضمان الإدارة النشطة على صعيد القطر. وسينشأ فريق إدارة البرنامج القطري في المقر، وسيألف من أعضاء يتم انتقاؤهم من الدائرة التقنية والدائرة القانونية ودائرة القروض بالإضافة إلى مستشارين من الشعب الأخرى الذين يمكنهم تقديم دعم متخصص في المجالات الرئيسية المتصلة بالأهداف الاستراتيجية والقضايا المشتركة. كما سيشكل فريق قطري لإدارة البرنامج لدعم تنفيذ أولويات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيتولى تنسيق الفريق القطري الحضور الميداني للصندوق و/أو مدير البرنامج القطري مع موظفي المشروع المعنيين؛ ويتألف الفريق من المؤسسة المتعاونة والمسؤولين في حكومة نيبال ومتلقي المنحة، ومقدمي الخدمات، وممثلي المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة/الشركاء. وترتبط المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدعم بمشكلات تنفيذ المشروع كما تتجلى في درجات تقييم المشروعات المعرضة للخطر. وستعالج هذه المشكلات عن طريق تقوية دعم التنفيذ وبناء القدرات بما في ذلك التدريب على

إجراءات التوريد والرصد والتقييم والإدارة المالية في الصندوق، ومن المتوقع لمتابعة تنفيذ المشروع عن كثب، وللدعم المقدم من خلال الاجتماعات العادية لفريق إدارة البرنامج القطري وتحسين الاتصالات واقتسام المعلومات بالإضافة إلى تعزيز الحضور الميداني وترتيبات الإشراف أن تدعم تنفيذ المشروع في المجالات الرئيسية.

45- **الإشراف:** طبقا لقرار مجلس المحافظين لسنة 2006 اتسع نطاق خيارات الصندوق في مجال الإشراف، ويجري العمل في الوقت الحاضر بموجب نموذج التشغيل الجديد لتطوير سياسات الإشراف ومبادئه التوجيهية المنقحة. وأسلوب الإشراف الموصى به لنيبال ترتيب مرن مستمر مع المؤسسة المتعاونة الحالية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، وخاصة بالنسبة للمراقبة والدعم الائتمانيين، بينما يمكن للصندوق أن ينظر في الاضطلاع بمسؤولية أكبر بالنسبة للدعم العادي للتنفيذ بما في ذلك إشراك المؤسسات أو الأفراد على الصعيد الوطني.

جيم - الشراكات

46- **الشركاء الحكوميون:** يشمل الشركاء الرئيسيون داخل الحكومة المركزية ولجنة التنمية المحلية، وأربع وزارات (وزارة التنمية المحلية، ووزارة المالية، ووزارة الزراعة والتعاونيات، ووزارة الغابات وصون التربة)، ولجان تطوير المقاطعات والقرى على الصعيد المحلي. وستضطلع وزارة المالية، بصفتها جهة الاتصال الحكومية بالنسبة للصندوق، بدور التنسيق الكلي للبرنامج القطري عبر جميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة. كما سيواصل الصندوق البناء على أساس شراكاته الناجحة مع الوزارات الرئيسية ووكالات الحكومة المحلية على مستوى لجان تطوير المقاطعات والقرى. وسيحافظ الصندوق على الاتصال باللجنة الوطنية للتخطيط عند إعداد الخطة الحادية عشرة القادمة لضمان اتساق أنشطته معها ومع استراتيجية الحد من الفقر.

47- **الجهات المانحة:** بينما تركز الجهات المانحة على عملية السلام الحالية، فقد بدأت وكالات عديدة عقب وقف إطلاق النار توسيع نطاق برامجها مركزة في كثير من الأحيان على نفس المناطق والمجموعات التي يستهدفها الصندوق. وهو ما يجعل مهمة التنسيق بين الجهات المانحة هامة ومشكلة في نفس الوقت، وإن كان يتيح أيضا كثيرا من الفرص لإقامة شراكات التأزر. وسيعمل الصندوق على نحو وثيق مع الجهتين الكبيرتين متعددتي الأطراف التي تكمل برامجها الشراكة بين الصندوق وحكومة نيبال. وتتواءم استراتيجية البنك الدولي القطرية مع استراتيجية الحد من الفقر. وهي تتضمن أهدافا متصلة بالإنتاجية الزراعية والبنى الأساسية الريفية وبالموضوعات المشتركة مثل التمايز بين الجنسين والاندماج الاجتماعي. وترتبط الاستراتيجية القطرية لمصرف التنمية الآسيوي بخطة المنظور الزراعي، وتركز على البنى الأساسية الريفية (وخاصة الطرق)، وإدارة الري وموارد المياه، والتنوع الزراعي والاستغلال التجاري. وتوجد بالإضافة إلى ذلك جهات مانحة ثنائية - مثل إدارة التنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة التنمية الهولندية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - لها تجارب في مجال الأسواق الريفية وتطوير المشروعات وإمكانيات التعاون المؤسسي. وتتضمن الشراكات الحالية التي ستستمر في إطار البرنامج الجديد للفرص الاستراتيجية القطرية التمويل المشترك وشراكات المساعدة التقنية مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ومنظمة التنمية

الهولندية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والشراكة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون فيما يتعلق بقطاع الحراجة. وهناك حوار جار مع البنك الدولي عن صندوق مكافحة الفقر وتطوير القطاع الزراعي، ومع مصرف التنمية الآسيوي عن الطرق الريفية، ومع منظمة الأغذية والزراعة في مجال قطاع الحراجة وتطوير سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بشأن تنفيذ المشروع على المستوى المحلي وبيئات النزاعات وما بعد النزاعات. كما جرى حوار مع مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي بشأن القضايا المتصلة بنتائج الإدارة والرصد، وهو مجال يسعى فيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى التعاون والتنسيق مع شركاء التنمية. وقد جرب مصرف التنمية الآسيوي نهجا يقوم على النتائج في نيبال منذ 2004 واقتسم دروسا وتجارب قيمة فيما يتعلق بتطبيق وإدارة استراتيجية تقوم على النتائج في نيبال.

48- **المنظمات غير الحكومية:** سيواصل الصندوق تقديم الدعم من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي عبر جميع الأهداف الاستراتيجية حيث أن الحكومة والصندوق يتفقان على أن ذلك هو النهج الأفضل. وقد تبين أن المنظمات القائمة على المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية أقوى مناعة بإزاء النزاعات وأقدر على إيجاد حيز تستمر فيه الأنشطة في بيئة يصعب فيها التنفيذ. كما أن المنظمات المذكورة يمكنها المساهمة في التخفيف من وطأة النزاع عن طريق صلاتها الوثيقة مع أطرافه ومع السكان المحليين.

49- **منظمات المزارعين:** يهدف الصندوق، من أجل الوصول إلى صغار المزارعين، إلى الاستعانة بالتعاون مع منظماتهم. ولهذا الغرض سيضطلع الصندوق، شريطة الحصول على منحة إقليمية كبيرة، بوضع خارطة للمنظمات الريفية من أجل الحصول على مزيد من المعلومات، وإقامة الاتصالات مع المنظمات التي تمثل الفقراء الريفيين وتوثيق التعاون معهم. والمبادرة جزء من الإطار الواسع لمندى المزارعين التابع للصندوق.

50- **القطاع الخاص:** تنفيذا للهدف الاستراتيجي 1 يقترح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بناء صلات أمتن بين الأسر الريفية والتعاونيات ومنظمات المزارعين التي تمثلهم، والقطاع الخاص المشتغل بتوريد المدخلات وتسويق المنتجات الزراعية. والغرض المتوخى هو تهيئة فرص اقتصادية ببناء جسور تجارية بين مجموعات المنتجين ومجموعات المستهلكين عن طريق استخدام أدوات مثل معلومات الأسواق، والتدريب، والبرامج الرائدة المشتركة، والزراعة التعاقدية، واختبار التكنولوجيا والفلاحة التعاقدية.

51- **المنظمات الأكاديمية ومنظمات البحوث:** سيواصل الصندوق السعي إلى إقامة صلات بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث وبين البرنامج القطري، بحيث ينشئ شراكات مع المعهد الدولي لبحوث الأرز، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ومركز البحوث الحرجية الدولية من أجل البرامج الإقليمية والقطرية.

دال - إدارة المعرفة والاتصالات

52- لقد بدأ بالفعل اقتسام تجارب الصندوق ودروسه المستفادة مع أصحاب المصلحة الآخرين عن طريق عملية التشاور بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وسيواصل ذلك عن طريق تعميم مشروع

البرنامج والبرنامج في صورته النهائية. وهناك تعاون مع الشركاء في إجراء دراسات وتنظيم حلقات عمل مشتركة. أما فيما يتعلق بالمستقبل، فإن إدارة المعرفة ستركز على الأنشطة المتصلة بالأهداف الاستراتيجية للصندوق، وستستخدم كأداة استراتيجية لبناء الشراكات حول مجالات الموضوعات المنقاة. وتتضمن هذه الأولويات وضع السياسات الحرجية في إطار الهدف الاستراتيجي 3، بحيث تقام الصلات مع القضايا السياسية الرئيسية المتعلقة ببرنامج الحيازات الإيجارية الحرجية الجاري تنفيذه، والتجارب في حل النزاع بالمصالحة والإعمار على المستوى المجتمعي. وستكون مجموعات الجهات المانحة بما في ذلك مجموعة التنسيق بين الجهات المانحة في قطاع الحراجة ومجموعة المبادئ التوجيهية الأساسية للتشغيل منتديات هامة لاقتسام المعلومات والتجارب مع شركاء التنمية. وبالإضافة إلى اقتسام المعارف بين المشروعات وأصحاب المصلحة على الصعيد القطري، سيستخدم فريق إدارة البرنامج القطري في المقر لدعم تبادل المعارف في المقر فيما يتعلق بهذه المجالات الموضوعات الرئيسية. كما أن استراتيجية إدارة المعرفة والاتصالات ستوسع، خلال تصميم وتنفيذ الأنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي 1، بحيث تشمل بعض القضايا في مجال الزراعة عالية القيمة وتطوير الأسواق الريفية مع التركيز على اقتسام المعارف مع الشركاء الرئيسيين في هذا المجال. كما أن الأولوية في المستقبل بالنسبة لإدارة المعرفة والاتصالات في الصندوق ستمثل في العمل والاتصالات بشأن تنقيح استراتيجية الحد من الفقر فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة للأهداف الاستراتيجية. وتتضمن المشروعات الجديدة إدارة المعرفة كجزء لا يتجزأ من خطط تنفيذها مدعومة في ذلك بالمعلومات المستمدة من أنظمة الرصد والتقييم. كما أن بعثات الإشراف وأنشطة الصندوق في مجال دعم التنفيذ، واستعراضات منتصف المدة، واستعراضات إنجاز المشروع ستأتي جميعها بمعارف إضافية ينبغي اقتسامها مع الشركاء وأصحاب المصلحة.

هاء - الإطار التمويلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

53- جرى ترتيب نيبال وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في يوليو/تموز 2005 عقب إجراء مشاورات قطرية وإصدار تقرير سردي لشرح درجات التقييم الترتيبية. ويرد ملخص للنتائج في الجداول أدناه. وتؤدي هذه العلامات بالإضافة إلى ترتيب السكان وإجمالي الناتج المحلي إلى تخصيص إشاري للتمويل يبلغ 21 مليون دولار أمريكي لفترة الثلاث سنوات 2007-2009. غير أن من الممكن أن يرتفع التزام الصندوق أو ينخفض بحسب انخفاض أو تحسن علامة التقييم بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

الدرجة	المؤشر		
3.60	ألف(i) الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية		
3.00	ألف(ii) الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية		
3.60	باء(i) الوصول إلى الأراضي		
3.57	باء(ii) الحصول على مياه الري		
3.00	باء(iii) الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد		
4.05	جيم(i) الظروف التمكينية لتطوير الخدمات المالية الريفية		
4.25	جيم(ii) مناخ الاستثمار في الأعمال الريفية		
3.50	جيم(iii) الوصول إلى المدخلات الزراعية وأسواق الإنتاج		
3.67	دال(i) الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية		
4.25	دال(ii) التمثيل		
3.83	هاء(i) تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية		
3.22	هاء(ii) المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية		
3.62	مجموع الدرجات		
	تصنيف مخاطر المشروع: 3		
	الدرجة القطرية: 6085		
	تصنيف السياسات والمؤسسات القطرية: 3.3		
	المخصص السنوي: 6.54 مليون دولار أمريكي		
الحالة العليا	الحالة الدنيا	الحالة الأساسية	تصنيف مخاطر المشروع
4	2	3	درجة أداء القطاع الريفي
3.92	3.32	3.62	% لتغير الدرجة القطرية وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
%31+	-26%	%0	

54- بالنظر إلى جوانب عدم اليقين في البيئة السياسية والمؤسسية والأمنية الراهنة وإلى صعوبات التنفيذ وحالات التأخير التي تواجه في الحافظة الراهنة، فإن الصندوق سيركز في الأجل القصير على استخدام موارد المنح لتجربة أنشطة تتصل بحل النزاع بالمصالحة والإعمار، وتحديد نقاط لنهاج برامج القروض في المستقبل ودعم البرامج الحالية من أجل بلوغ الأهداف كما حددت في إطار إدارة النتائج لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وبغض النظر عن الأنشطة الممولة من المنح، فإن الحوار الجاري بين الحكومة والصندوق سيحدد، إذا ترسخ التحول السياسي وعملية السلام، الفرص المناسبة لبرنامج قروض جديد لتناول هدف أو أكثر من الأهداف الاستراتيجية في إطار استراتيجية الحد من الفقر التي ستعرض في الخطة الحادية عشرة. وإذا لم تتعرض عملية السلام لانتكاسات كبرى، فإن هذا يعني أن برنامجا جديدا للقروض سيصاغ في أواخر 2007-2008.

او - المخاطر وإدارة المخاطر

55- إن خطر استئناف النزاع المسلح يغلب كل المخاطر الأخرى ويمكن أن يؤثر على الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعا. ولن تختفي الأسباب الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية للنزاع بين يوم وليلة، ومن المحتمل تماما أن التقدم نحو مجتمع يسوده الوئام والعدل والسلام لن يكون مستويا. ورغم أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة لتنفيذ المشروع، فإنه لا ينبغي أن يكون سببا للسلبية. ولقد برهن الصندوق والحكومة على أنهما قادران على العمل معا "في ظل النزاع" مع العمل أيضا "على معالجة النزاع" شريطة توافر المرونة اللازمة للتواءم مع الظروف المتغيرة. ويرد أدناه ذكر مخاطر أخرى خاصة بالأهداف الاستراتيجية كل على حدة.

الهدف الاستراتيجي	الخطر	تدابير التخفيف من الخطر
أولا	<ul style="list-style-type: none"> • قد يكون من الصعب اجتذاب القطاع الخاص (التجار والأعمال التجارية الزراعية وما إلى ذلك) إلى المناطق النائية. • قد يجد المزارعون من الصعب الوفاء بمعايير متزايدة الشدة فيما يتعلق بالجودة. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير المعلومات عن الفرص التجارية، والمعلومات السوقية، والبنى الأساسية للتسويق. • توفير التدريب للمزارعين بما في ذلك جولات لدراسة الأسواق للمساعدة على فهم الاحتياجات في مجال الجودة.
ثانيا	<ul style="list-style-type: none"> • قد يؤدي الأداء الاقتصادي البطيء إلى عرقلة الطلب المحلي على المنتجات عالية القيمة. • برامج تطوير الطرق لا تسير وفقا للتوقعات 	<ul style="list-style-type: none"> • توجيه مزيد من العناية إلى فرص التصدير بالنسبة للبنود التي تتمتع فيها نيبال بميزة نسبية. • لا ينبغي المبادرة بالأعمال الثانوية أو من الدرجة الثالثة حتى تتم إقامة البنى الأساسية.
ثالثا	<ul style="list-style-type: none"> • بطء التقدم المحرز في تحقيق اللامركزية بالنسبة للمسؤولية عن البنى الأساسية والخدمات. • بطء إيقاع الإصلاح في مجال التمييز القانوني والمؤسسي ضد المجموعات المحرومة. • قد تقاوم مجموعات النخبة تنفيذ الإصلاحات القانونية الرامية إلى الحد من الإقصاء الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التأكيد على تدابير المساعدة الذاتية المجتمعية في مجال البنى الأساسية والخدمات. • مضاعفة الحوار المؤسسي لإنجاز الإصلاحات الضرورية. • إتباع استراتيجية للاستهداف تشمل برامج عمل إيجابية من أجل التغلب على العقبات أو الحد منها.

56- ستتاح للصندوق فرص لإدخال آليات لتصميم المشاريع بهدف الحد من إمكان حدوث سيناريوهات الخطر المذكورة أعلاه. كما أن من الممكن معالجة بعض عناصر الخطر عن طريق الحوار بشأن السياسات وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

COSOP consultation process

Country Portfolio Review

An IFAD country portfolio review mission was undertaken in May 2006. The overall goal of the review was to learn from IFAD experience, together with partners, to improve the future performance of the country programme. The objective was to assess the results and impact of IFAD strategies and operations in Nepal from 2000 to 2006 in order to inform the COSOP process. A consultation was held on 1st June 2006 under the auspices of the Ministry of Finance with representation of other key sectoral ministries. The consultation reached agreement on the key findings of the review which were summarized in a document entitled "Agreement at Completion" (see appendix IV).

Background Papers

To assist in formulating the COSOP a series of background papers was prepared. These included:

- Country Economic Background
- Conflict Analysis
- Rural Poverty Analysis
- Agriculture and Rural Development
- Gender, Social Inclusion and Targeting

COSOP Mission

The COSOP mission visited Nepal from 9th to 27th July 2006 and comprised the following members: David Young (Mission Leader/Institutions Specialist); Hari Upadhyaya (Agriculture/Marketing/ Poverty Analyst); Poorna Adhikary (Conflict Specialist); Govind Kelkar (Gender Specialist); and Kati Manner (IFAD Associate Country Programme Manager). The mission was assisted by C.N. Anil, IFAD's in-country representative. Atsuko Toda (IFAD Country Programme Manager) joined the mission during its final stages and participated in drafting of the Aide Memoire.

The mission undertook extensive consultation with a broad cross section of government institutions, NGOs and CBOs, project management teams, bilateral and multilateral donors and other stakeholders, including representatives of private sector and rural organizations.

Post Conflict Workshop: Nepalgunj

A Project/Community-Based Participatory Peace Conflict Assessment workshop was undertaken on 17th-19th July 2006 using the IFAD-supported Western Upland Poverty Alleviation Project (WUPAP) as a case study. The workshop considered how a project can cause conflict and promote peace; and how the conflict situation affects the project and existing capacity for peace in the community supports the project.

National Consultations: Kathmandu

broadly-based consensus on the strategy for IFAD/GON partnership. The workshop was jointly convened by IFAD and the Ministry of Finance and attended by representatives from all relevant ministries, donors and NGOs. The first part of the workshop involved presentations by the COSOP team members on the findings of background studies and the Strategic Objectives and opportunities for IFAD-supported interventions which had been identified. The second part of the workshop involved working groups reviewing and evaluating the proposed interventions to guide the COSOP mission on the way ahead. The workshop reached general agreement on the main thrust of the COSOP and recommended a number of innovative approaches.

Interim Wrap-up Meeting

A draft Aide Memoire was submitted to GON on 25th July and discussed at a wrap up meeting hosted by the Ministry of Finance on 27th July. After minor adjustments to the draft the Aide Memoire was signed by both parties.

At the wrap-up meeting it was agreed that the draft COSOP would be subjected to internal review in IFAD before being forwarded to the Government for review and comment. It is proposed to undertake a follow-up mission to finalise the document during September-October 2006. A final wrap-up meeting will be held at this stage.

Country economic background

Nepal

Land area (km² thousand) 2004 1/	143	GNI per capita (US\$) 2004 1/	250
Total population (million) 2004 1/	27	GDP per capita growth (annual %) 2004 1/	1.4
Population density (people per km²) 2004 1/	186	Inflation, consumer prices (annual %) 2004 1/	3
Local currency	Nepalese Rupee (NPR)	Exchange rate: US\$ 1 =	NPR 73.200
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1998-2004 1/	2.2	GDP (US\$ million) 2004 1/	6 707
Crude birth rate (per thousand people) 2004 1/	29	GDP growth (annual %) 2/	
Crude death rate (per thousand people) 2004 1/	8	2003	3.1
Infant mortality rate (per thousand live births) 2004 1/	59	2004	3.5
Life expectancy at birth (years) 2004 1/	62	Sectoral distribution of GDP 2004 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% agriculture	40
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% industry	23
Total labour force (million) 2004 1/	10.23	% manufacturing	9
Female labour force as % of total 2004 1/	40	% services	37
Education		Consumption 2004 1/	
School enrolment, primary (% gross) 2004 1/	114	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2004 1/	51	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	76
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	13
Daily calorie supply per capita	n/a	Balance of Payments (US\$ million)	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 3/	51 a/	Merchandise exports 2004 1/	756
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 3/	48 a/	Merchandise imports 2004 1/	1 870
Health		Balance of merchandise trade	-1 114
Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/	5 a/	Current account balances (US\$ million)	
Physicians (per thousand people) /	0 a/	before official transfers 2004 1/	-1 039
Population using improved water sources (%) 2002 2/	84	after official transfers 2004 1/	197
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Foreign direct investment, net 2004 1/	0.0
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	27	Government Finance	
Agriculture and Food		Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2004 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2004 1/	17 a/	Total expenditure (% of GDP) 2004 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/	377 a/	Total external debt (US\$ million) 2004 1/	3 354
Food production index (1999-01=100) 2004 1/	111	Present value of debt (as % of GNI) 2004 1/	37
Cereal yield (kg per ha) 2004 1/	2 279	Total debt service (% of exports of goods and services) 2004 1/	6
Land Use		Lending interest rate (%) 2004 1/	9
Arable land as % of land area 2004 1/	17 a/	Deposit interest rate (%) 2004 1/	3
Forest area as % of total land area 2004 1/	n/a		
Irrigated land as % of cropland 2004 1/	47 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, World Development Indicators CD Rom 2006

2/ UNDP, Human Development Report, 2005

COSOP results management framework

Country Strategy Alignment			Key Results Framework for COSOP			Institutional/Policy Objectives
Poverty Targets	Reduction	Strategy	Strategic Objectives ¹	Outcome Indicators ²	Milestone Indicators ²	Specific Policy/Institutional Ambitions
		<p>Pillar I: High and Broad-Based Economic Growth</p> <ul style="list-style-type: none"> Implementation of the APP to achieve >4 per cent agricultural sector growth, including: development of rural financial services, research and technologies and creation of a better environment for private sector development and participation in order to improve agricultural productivity and market access 	<ul style="list-style-type: none"> SO I: Increased access to Economic Opportunities by poor farmers and producers in hill and mountain areas 	<ul style="list-style-type: none"> Percentage increase in volume and value of agricultural, livestock or forestry output in the project districts in hills and mountain areas (<i>X % of farmers report increased volume and value in output based on the selected high value commodity</i>) Percentage increase in trade flows to/from project districts in hills and mountain areas (<i>X % of farmers, cooperatives and private sector operating in the project report increased annual trade flows</i>) Increased incomes by farmers from selected high value commodity in the project districts in hills and mountain areas (<i>X % of farmers in the project area report increased incomes</i>) 	<ul style="list-style-type: none"> Number of commercial linkages and partnerships between farmers, input suppliers and downstream markets. (<i>min 1- 2 private sector partnerships created in the form of cofinancing of rural commercial activities by COSOP mid-term review; X% of farmers report on new partnerships created</i>) Improved access to market information. (<i>Regular information available on the market prices of the selected high value commodities in the project districts; new technologies introduced to facilitate access to information; further market research based on demand carried out by COSOP mid-term review</i>) Improved access to financial services. (<i>financial services developed for rural business initiatives and communities; at least 100 community organizations reporting improved access to finance annually by the COSOP mid-term review</i>) Innovative institutional arrangements and incentives promoting pro-poor market development. (<i>At least one major non-traditional contractual or</i> 	<ul style="list-style-type: none"> Enabling regulatory framework for rural financing developed and enforced to support the development of a self sustaining financial service delivery in the hills and mountains. (<i>Dialogue related to the review of microfinance service delivery mechanisms, including legal framework, management capacity and supervision and linking of the savings and credits groups to formal financial system.</i>) Agricultural research and extension system established and supporting high value agriculture production (<i>Dialogue on the research priorities, pro- poor research and partnerships with NGOs and private sector in agricultural research and service delivery.</i>) Development and enforcement of policies to support private sector involvement in developing agro or forest based enterprises in hills and mountains. (<i>Dialogue on the incentives for establishing agro</i>

¹ Strategic Objectives for IFAD activities in the new investment programme area and in the districts of the ongoing programmes addressing the SOs I-III (WUPAP SO I-III, LFLP SO III and the Local Livelihoods Programme SO I-II).

² Key performance indicators for the new investment programme and the ongoing programmes addressing the SO I-III. Target indicators of the new investment programme will be updated following the sub-sector and value-chain assessments carried out for the design of the project. Indicators will be monitored as part of project's M&E activities and annual reporting, including RIMS monitoring. The country programme will also link with the GON PRSP monitoring of production in high value crops/ livestock commodities (responsibility by the MOAC) and other M&E efforts by the GON and donor agencies.

Country Strategy Alignment			Key Results Framework for COSOP			Institutional/Policy Objectives
Poverty Targets	Reduction	Strategy	Strategic Objectives ¹	Outcome Indicators ²	Milestone Indicators ²	Specific Policy/Institutional Ambitions
					institutional arrangement linking small farmers or communities with national or international markets created by the end of the COSOP cycle.)	or forest based enterprises in the hills.)
					<ul style="list-style-type: none"> Skills development training organised on high value agriculture (min 100 persons trained annually by the COSOP mid-term review) 	
			<p>Pillar II: Social Sector Development (Including Human Development)</p> <ul style="list-style-type: none"> Give priority to education, health, drinking water, sanitation and infrastructure in remote rural areas. Decentralise responsibilities for education, health and infrastructure. Promote greater involvement of the private sector, INGOs, NGOs and CBOs. 	<ul style="list-style-type: none"> SO II: Community infrastructure and services improved in hill and mountain areas. Availability of rural infrastructure and services in poor rural communities. (Number of secondary roads developed in the project districts; population with more than hour's walk or travel to rural health facilities in the selected project area³.) Greater involvement of NGOs, CBOs and private sector in development work in the project area (Established NGO, CBO and private sector partnerships with clear contractual arrangements) 	<ul style="list-style-type: none"> Improved transport and communication linkages to facilitate commercial activity and access to services by rural communities. (min 40 community infrastructure projects implemented annually). Greater engagement with NGOs, CBOs and private sector in development activities (number of NGOs, CBOs and private sector implementing the project activities) 	<ul style="list-style-type: none"> Increased investments to the development of road connectivity in hill and mounting areas. (Dialogue on the infrastructure development and maintenance in particular related to the project districts.) Decentralization of services to local bodies. (Support to decentralization and coordination of development activities at local level.)
			<p>Pillar III: Social Inclusion and Targeted Programmes</p> <ul style="list-style-type: none"> III A: Mainstream efforts to address gender and ethnic/caste-related disparities and facilitate social inclusion. III B: Targeted Programmes financed through the Poverty Alleviation Fund (PAF). 	<ul style="list-style-type: none"> SO III: Gender, ethnic, and caste-related disparities reduced through greater inclusion of disadvantaged groups to development. Level of participation of disadvantaged groups in local decision-making and governance processes increased (Number of new representatives by the disadvantaged groups in local decision making bodies.) Higher standards of health and education among women and other disadvantaged groups. (Sick individuals, %, who visited rural health centres last month⁴.) 	<ul style="list-style-type: none"> Improved access of women and other (ethnic/caste) disadvantaged groups to financial and natural resources and services. (Progress in leasehold forestry programme and approach by the COSOP mid-term review: i) min 160 leasehold forest user groups Formed annually ii) min 1500 ha of leasehold land handed over annually and iii) policies amended and enforced to support leasehold forestry.) Increased empowerment and social inclusion of such groups in rural communities. (Annual progress of the targeted new projects.) 	<ul style="list-style-type: none"> Development of an integrated and coherent forest policy, with sufficient legal framework for the pro-poor leasehold forest policy. (Dialogue on the development of the Forest Act with regards tenure rights and inheritance of leasehold land, development and implementation of district forest plans and the development of synergies between three different forest development approaches.)

³ PRSP indicator (Responsible agency DDCs and VDCs, MOH)

⁴ PRSP indicators (Responsible agency DDCs and VDCs, MOH)

Country Strategy Alignment			Key Results Framework for COSOP			Institutional/Policy Objectives
Poverty Targets	Reduction	Strategy	Strategic Objectives ¹	Outcome Indicators ²	Milestone Indicators ²	Specific Policy/Institutional Ambitions
					<ul style="list-style-type: none"> Women and disadvantaged groups participate successfully in training and income generating programmes (<i>% of women, dalits and indigenous people participating in the programme</i>). 	
		<p>Pillar IV: Good Governance</p> <ul style="list-style-type: none"> Make the civil service efficient, accountable and transparent. Ensure greater participation of people in governance through fiscal devolution. 	<ul style="list-style-type: none"> Support improvement of local governance and peace-building. 	<p>Cross cutting theme⁵</p> <ul style="list-style-type: none"> Progress in the achievement of a sustained reconciliation and reconstruction process in project areas (<i>number of employed persons in productive work; number of IDPs returning to project areas</i>). Level of inclusiveness and transparency of local governance processes (<i>activities successfully carried out in order to improve local governance, including greater transparency in decision making and fund flows</i>). 	<ul style="list-style-type: none"> Re-integration of former combatants into rural communities and productive work (<i>progress made in the skills enhancement programmes targeting former combatants and conflict affected people; conflict sensitive development approaches and techniques applied in the development work</i>). Improved governance capacity at local level. (<i>activities, such as training programmes carried out in order to improve local governance, including greater transparency in decision making and fund flows</i>). 	<ul style="list-style-type: none"> Dialogue on the impact of conflict on the development activities in the field.

⁵ Results monitoring will focus on the performance of the new grant programme related to support skills enhancement in the communities as well as activities to support good governance and peace building at community level by all ongoing projects.

Previous COSOP results management framework

Introduction

IFAD's first COSOP for Nepal was prepared in 2000 following a Country Portfolio Review in 1999. The overall goal was to provide improved and increasingly resilient livelihoods to indigenous people and other marginalized upland poor through secure and sufficient access to and control over resources. The major principles of this programme included: (i) promotion of regenerative agriculture and forestry; (ii) transformation of relations between the upland poor and outsiders from exploitation to empowerment and partnership building; (iii) transformation of gender relations in ways that emphasise women's control over resources and involvement in household and community decision making; (iv) focus on local institution building; (v) using indigenous knowledge as the starting point for blending local and new technologies; and (vi) promotion of participatory techniques including participatory monitoring and evaluation.

The 2000 COSOP provided the overall context within which IFAD's strategy to provide assistance to Nepal was grounded. The geographic focus was remote, isolated and disadvantaged areas of the Far and Mid-western Hill and Mountain regions with strategic thrusts of sustainable livelihoods and social justice. This was due to the fact that these regions constitute the least developed, poorest and most disadvantaged regions of Nepal based on the overwhelming evidence from numerous surveys and studies of poverty and social deprivation. In addition, the rationale for geographic focus included: (i) considerable investment from other multi-lateral lending institutions and bilateral donors in Terai with little room for further IFAD investment in the medium term; (ii) IFAD's then prevailing commitment in Western Terai Project; and (iii) the need for a more focused and geographically concentrated strategy.

In addition, the Mid-West and Far-Western Hills and Mountains were also the core areas of insurgencies (particularly the Mid-Western Hills), where movements calling for an end to social, economic and political discrimination were strong. It was also expected that the long term rural development strategy for this area would be further complimented by the plans to construct a North-South transport corridor from Simikhot to Jumla.

IFAD's operations in Nepal over the life of the first COSOP were reviewed in May-June 2006 in order to inform the preparation of the current COSOP (2007-12). The key findings of this Country Portfolio Review are reported in this Appendix. Points of agreement at completion are presented in Appendix V.

Implementation Context: Overall Economic Performance and Political Developments

The COSOP has been implemented during a period of widespread civil conflict and economic stagnation. Economic performance declined markedly after 2001 due to the civil conflict which started in 1996 and intensified between 2003 and the ceasefire of April 2006. The decade-long conflict has taken more than 14,000 lives, rendered up to 600,000 internally displaced or homeless, and more than two million are believed to have fled to India. Infrastructure has been destroyed, mobility restricted, business investment halted, and development and service delivery disrupted. Real GDP growth has been negative in two of the last five years. The conflict has been largely in rural areas, with agriculture particularly hard hit.

Despite the adverse circumstances, Nepal has achieved remarkable progress in poverty reduction. The poverty headcount declined from 42 per cent in 1995-96 to 31 per cent in 2003-04. The severity of poverty also declined during that period, indicating that those who remain poor are becoming less so. A number of other socio-economic indicators also improved during that period including access to roads, health services, schools and banks. The factors contributing to the improvements include remittance incomes, non-farm incomes, a rise in agricultural wages, urbanisation and a decline in the dependency ratio. Urban poverty is declining faster than rural poverty – from 21 per cent to

9 per cent over the nine-year period compared with 43 per cent to 35 per cent for rural areas. Over the same period the benefits of growth accrued more to the upper income groups and disparities widened.

IFAD's Lending Programme

IFAD implemented four projects during the period 2000-2006. Poverty Alleviation Project in Western Nepal (PAPWT) and the Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project (HLFFDP) became effective prior to and closed after the formulation of COSOP 2000. The other two projects Western Uplands Poverty Alleviation Project (WUPAP) and Leasehold Forestry and Livestock Development Project (LFLP) formulated and implemented during the COSOP were based on the strategic focus and thrusts articulated in the COSOP. The total loan approved by IFAD for four projects including that of PAPWT and LFLP was US\$52.96 million (see table below).

<i>Project</i>	<i>Regional Focus</i>	<i>Date of Loan Closure</i>	<i>Loan Amount (US\$ million)</i>
PAPWT	Western Terai	Dec 2005	9.73
HLFFDP	Mid Hills	Dec 2005	12.80
WUPAP	Far-Mid Western Hills and Mountains	On-going	19.94
LFLP	Mid Hills and Mountains	On-going	10.49

Progress towards Strategic Objectives

The COSOP identified hills and mountains as the strategic focus of IFAD projects and the strategic thrusts included sustainable livelihoods and social justice with three spearhead activities. The spearhead activities identified as entry points for project interventions were: (i) income/employment generating activities through the promotion of natural resource based microenterprises; (ii) local capital formation and empowerment; and (iii) community-based natural resource management.

The projects implemented during 2000-2005 had three major components: (i) provision of access to natural resources to target group members in the form of 40 year leasehold forest land allocation; (ii) provision of rural financial services using three different modes of delivery; and (iii) community infrastructure. The projects targeted dalits, women and the poorest sections of the society. The COSOP articulated community based natural resource management as one of its strategic thrusts. But, the projects designed subsequent to the COSOP 2000 did not have any intervention related to community based natural resource management. The projects designed subsequent to the formulation of COSOP are highly relevant to the strategic focus and strategic thrusts articulated in the COSOP.

IFAD Performance

The Country Portfolio Review considered that the portfolio is successful in terms of effectiveness. All the four projects implemented during the review period have largely achieved their objectives and outreach of beneficiaries met the expectations of the appraisal. The country portfolio is moderately successful in terms of efficiency. The impact of the country portfolio is difficult to quantify. There has been positive impact on the physical assets and productivity of the target group. The financial services delivery in the projects has significantly contributed to reduction in high cost debt of rural households in the project area and enhanced access of the target group to financial assets despite doubtful sustainability at the financial service provider level.

Evidence of innovation where IFAD supported the development of improved and cost effective ways to address the constraints of the target group that others had not used previously is evident. The projects have been able to address the gender issues and to a large extent contributed to a gender balanced accrual of project benefits.

IFAD and UNOPS have successfully internalised the learning from portfolio implementation. The performance levels of the government in terms of budget allocation and release of funds have been good. However, procurement procedures in general and procurement procedures for services in particular have faced continued problems.

The grant programs have been evolving over a period. Direct implementation of a large grant by local civil society organization and greater coordination between IFAD projects in Nepal and local focal point of the grant recipient in identifying research issues have been the major improvements.

Household Targeting: Inclusive household targeting is essential to make the project interventions conflict sensitive. The projects need to develop two different types of interventions. One set of interventions to reach the entire community and the other to target the poorest households to avoid leakages.

Geographic Targeting: Projects cover large number of districts and village development committee (VDC) coverage remains limited. In addition, selection of VDCs based on poverty profile poses logistic problems and makes it difficult to develop sustainable service delivery mechanisms. Introduction of a concept of growth nodes with service delivery outposts and covering VDCs in a contiguous fashion around the growth nodes need to be the important elements of geographic targeting.

Access to Natural Resources: Poor households have limited access to natural resources. The leasehold forestry concept has provided an opportunity to provide degraded forest land to poor households on 40 year renewable lease. This concept needs to be fine tuned with regard to regulations for cultivation, and inheritance procedures. In addition, there is a need to develop synergies between the three forestry management concepts to ensure that the targeting becomes inclusive and at the same time to ensure that there is no leakage of interventions identified for the poorest.

Access to Financial Resources: Financial services delivery to the rural poor is essential to facilitate local capital formation, empowerment and microenterprise development. Inadequate local capacity, inability of formal financial institutions including development banks to establish viable outreach mechanisms, and inadequate legal and regulatory framework have hampered the growth of savings and credit service in the hills and mountains. There is a need to develop a self sustaining financial service delivery in the hills and mountains that places little emphasis on outside capacity. In addition, outreach facilities of formal financial institutions need to be promoted.

Infrastructure: There is huge demand for community and household infrastructure in the uplands. These activities bring about social inclusion and are conflict sensitive. Even during the height of Maoist insurgency, the project funded infrastructure development activities were implemented without much hindrance. There exist several competing community infrastructure projects at the district development committee level using different management structures and guidelines and synergy between these needs to be developed.

Skills Development: Poverty and inadequate school infrastructure forces most young people to discontinue their studies. These young people can neither go back to the family vocation due to limited resources nor have the skills to take up a vocation. Most have to start as unskilled labour. Unemployment amongst youth has contributed to intensification of insurgency in the hills and mountains. There is a need for developing international standard skills development training to prepare the young people to take up better jobs.

Private Sector Involvement: Involvement of private sector is needed to provide sustainable access to market and other services. The absence of government policies on support that can be extended to private sector to establish enterprises that would lead to farm-gate value addition and job creation in the remote areas has greatly reduced the impact of private sector initiatives. A strategy and a framework for private sector involvement in developing agro-based enterprises that benefits rural households need to be formulated.

Human Resource: Human resource with adequate capacity to manage the complexities of project management is vital. The Project Management needs to have the flexibility to engage advisors / experts in the fields where the implementing department has no core competence. Policies relating to transfer of staff remain contentious. GON is developing a framework for developing Local Government Civil Service. This would address building capacity of district level staff and also frequent transfer of district level staff.

Procurement of Services: GON guidelines on bid evaluation are mainly designed to engage contractors for supply of goods and civil works contractors. The guidelines are inadequate to engage service providers such as NGOs and consultancy companies. Absence of a detailed pre-approved standard evaluation procedure, the evaluation criteria with a scoring system to be adopted in procurement of services and reporting formats that is acceptable to IFAD and its cooperating institutions hinder speedy procurement. IFAD and UNOPS need to facilitate the process of developing detailed guidelines indicated above and training the project staff in procurement.

Engagement of Civil Society: Civil society in general is better equipped to deal with social mobilization and participatory approaches to poverty alleviation. Government would continue to use the civil society organizations in project implementation. But, the relationship of this engagement needs to be redefined from that of an employer and employee relationship to that of partnership. Modalities of such an engagement need to be worked out.

Monitoring and Evaluation: The current generation of projects has enough capacity to undertake activity monitoring that comprises physical and financial progress monitoring. In order enhance the capacity of projects to move towards results based performance assessment, capacity to undertake process, outcome and impact monitoring needs to be strengthened. The Ministry of Local Development has a system of public audit that enhances transparency. Along the same lines, it would be appropriate to develop mechanisms to engage NGOs and other civil society organizations to monitor the project outcomes and impact.

CPE agreement at completion point

Introduction

An IFAD country programme review mission took place in May 2006. The overall goal of the review was to learn from IFAD experience, together with partners, to improve the future performance of the country programme. The specific objective of the country programme review was to assess the results and impact of IFAD strategies and operations in Nepal from 2000 – 2006 as input to the new framework for future cooperation between Nepal and IFAD. A consultation was held on 1 June 2006, organized by the Ministry of Finance, with representatives of the Ministry of Forests and Soil Conservation, Ministry of Agriculture and Cooperatives and Ministry of Local Development. The following findings, issues and recommendations were agreed upon by all partners.

Overview of the main findings

Hills and Mountains are the poorest eco-zones and special focus is required for poverty alleviation in these areas. IFAD strategic focus on this area continues to be relevant and effective. It is coherent with the strategic focus as articulated in the IFAD Country Strategic Opportunities Paper (COSOP) 2000. Escalation of insurgency during the last five years made it extremely difficult to implement IFAD supported projects in these remote areas. With a solution to insurgency being worked out, there exist a strong need to focus poverty alleviation efforts on to the households in the hills and mountains. Inclusive household targeting is essential to make future IFAD project interventions conflict sensitive. The primary focus of IFAD needs to be the poorest comprising landless, women headed households and indigenous and ethnic groups.

Issues and recommendations agreed by all partners

(i) Geographical Targeting

Higher VDC coverage in a limited number of districts based on funding availability is required as against small number of VDCs in large number of districts. In addition, a growth node centric approach covering all VDCs around selected growth nodes in a contiguous fashion is required to provide better access of markets and services to rural households.

(ii) Household Targeting

IFAD projects need to develop two types of interventions. First set that benefits the entire community in the selected geographical area and the second set of interventions that target only the poorest sections of community comprising landless, women headed households and indigenous and ethnic groups. Household targeting is closely linked to social mobilization and participatory wealth ranking and resultant group formation. Distortions in group formation need to be addressed and the capacity of existing groups need to be built rather than mobilizing new groups.

(iii) Access to Natural Resource

GON implements three forestry programs that tend to operate in isolation. There is a need to build a forestry development approach that is holistic in nature that provides implementation of community forestry that targets the entire community, leasehold forestry that targets poorest households and also the collaborative forestry in an integrated manner. Future interventions need to be in the form of support for developing and implementing District Forestry Development Plans that are holistic.

(iv) Access to Financial Resource

Inadequate local capacity, inability of formal financial institutions including development banks to establish viable outreach mechanisms, and inadequate legal and regulatory framework have hampered the growth of savings and credit service in the hills and mountains. Financial services delivery to the rural poor is essential to facilitate local capital formation, empowerment and microenterprise development. In the hills and

mountains, focus needs to be on developing sustainable savings and credit service with minimum external support. There is a need to review and assess the following:

(i) comparative advantage of using savings and credit groups of 10-15 self selected women members as against promotion of large community organizations of more than 50 members managed mostly by men; and (ii) mandate, roles and responsibilities of Local Development Fund Board (LDFB) and possibility of it emerging as a sustainable rural financial institution.

(v) Infrastructure

There is a strong demand for community and household infrastructure in the all poor regions including hills and mountains. The current situation requires reconstructing a number of infrastructures and entails substantial further investments in community, household and marketing infrastructure. Community infrastructure can be used as a tool to bring about inclusiveness in the targeting process as it benefits the entire society. There are several competing community infrastructure projects at the District level using different management structures and guidelines; there is a need to integrate these activities to enhance the efficiency of delivery.

(vi) Skills Development

Human resource needs to be harnessed to alleviate poverty of the rural households by imparting skill training to youth. The current formal educational system does not encourage youth with primary and secondary education to go back to the family vocation or to obtain a job elsewhere. Providing international standard vocational training to youth with low educational qualification with affirmative action to target youth from poor communities from remote uplands and indigenous people would be a powerful tool for poverty alleviation.

(vii) Private Sector Involvement

Private sector needs to be involved in providing sustainable access to market and other services to the rural households. The absence of government policies on establishing an enabling environment for private sector to establish enterprises that would lead to farm-gate value addition and job creation in the remote areas has greatly reduced the impact of private sector initiatives. A strategy and a framework for private sector involvement in developing agro-based enterprises that benefits rural households need to be formulated.

(viii) Engagement of Civil Society

Civil society is better equipped to deal with social mobilization and participatory approaches to poverty alleviation. Government would continue to use the civil society organizations in project implementation. The relationship of this engagement needs to be redefined from that of an employer and employee relationship to that of partnership. Modalities of such an engagement need to be worked out.

(ix) Human Resource Management

Project Management needs to have the flexibility to engage advisors/experts in the fields where the implementing department does not have core competence. GON is developing a framework for developing Local Government Civil Service including issues of transfer of staff. This would address building capacity of district level staff and frequent transfer of district level staff.

(x) Procurement

GON guidelines on bid evaluation are mainly designed to engage contractors for supply of goods and civil works contractors. The guidelines are inadequate to engage service providers such as NGOs and consultancy companies. Experience with regard to engagement of NGOs indicates the absence of a detailed pre-approved standard evaluation procedure, evaluation criteria with a scoring system to be adopted in procurement of services and reporting formats acceptable to IFAD and its cooperating institutions. It is therefore necessary to develop guidelines for evaluating the bids of

service providers including NGOs with scoring systems and formats / examples of the reports to be submitted for review by the project officials to the Cooperating Institution. IFAD and UNOPS need to facilitate the process of developing detailed guidelines indicated above and training the project staff in procurement.

(xi) Monitoring and Evaluation

IFAD projects have enough capacity to undertake activity monitoring that comprises physical and financial progress monitoring. In order to enhance the capacity of projects to move towards results based performance assessment, capacity to undertake process, outcome and impact monitoring needs to be strengthened. It would be appropriate to develop mechanisms to engage NGOs and other civil society organizations to monitor project outcomes and impact and to ensure a system of public audit that enhances transparency

Key file 1: Rural poverty and agricultural/rural sector issues

<i>Priority Area</i>	<i>Major Issues</i>	<i>Actions Needed</i>
Rural Poverty	<ul style="list-style-type: none"> • More than one-third (35 per cent) of rural population lives below poverty line • Vast majorities of the rural poor are self employed (70 per cent) and wage earners (11 per cent) in agriculture • Dalits, janajatis and Muslim communities are the poorest accounting for 57 per cent of the poor and 42 per cent of the population in Nepal • Marginal and small farmers with less than 1 ha of land constitute 76 per cent of the rural poor. More than a quarter of Nepali households (4.2 million) are landless • Poverty incidence is highest in the mid-western (45 per cent) and far-western (41 per cent) development regions • Poverty incidence is positively related to the size of the family and negatively related to the rate of female literacy 	<ul style="list-style-type: none"> • Adopt pro-poor rural development policies • Effectively implement the National Agriculture Policy (NAP) and the Agricultural Perspective Plan (APP) • Promote agribusiness and agro-processing activities and non-land wage employment opportunities in rural areas • Implement targeted programs for economic and social empowerment of Dalits, janajatis and Muslims communities • Promote livestock, non-timber forest products (NTFPs), agribusiness and non-farm microenterprises among the landless and near-landless families • Devise and implement a comprehensive lagging-regions development policy • Implement effective family planning, health care and female literacy programs
Rural Finance	<ul style="list-style-type: none"> • Absence of formal sector financial institutions in remote rural areas • Lack of access to financial services for the hard core rural poor • Limited access to credit for marginal and small farmers, and small rural entrepreneurs from either banks or NGOs • Lack of a clear microfinance policy and regulatory environment 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop and engage NGOs, CBOs and cooperatives as microfinance providers • Promote community-based, self-help savings and credit organizations • Develop mechanisms to enable microfinance to reach the hard-core poor. • Support expansion of innovative and well managed small and medium NGO-MFIs
Agriculture	<ul style="list-style-type: none"> • Small and fragmented holdings, with low economies of scale in production, processing and marketing • Largely traditional, food crops-dominated and subsistence-based production • Lack of access to markets • Limited coverage of year-round irrigation and water control facilities • Weak agricultural research and extension systems • Unreliable input supplies and service delivery system • Poor plant quarantine facilities and services 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop an appropriate policy and regulatory framework for microfinance • Promote large production pockets or clusters by organizing farmers into groups/coops • Shift to commercial, high-value agriculture production, focusing on commodities of natural comparative advantage • Develop collection centres, information and communication networks, etc • Promote micro-irrigation technologies in the hills and mountains • Develop partnerships with NGOs and private sector in research and extension • Engage NGOs, CBOs and private sector organizations in input supplies and marketing
Livestock	<ul style="list-style-type: none"> • Poor health and low-productivity breed of livestock • Growing market constraints for fresh milk due to milk-holidays and competition from imported powder milk and milk products • Lack of proper and timely veterinary and animal health services • Lack of adequate facilities for monitoring and quality control of imported animals and animal products • Unhygienic meat production and marketing system • Policy biases against domestic poultry industry • Limited research in livestock sector 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop well-equipped plant quarantine check-posts • Introduce improved breeds in accessible areas and launch massive artificial insemination programs in remote areas • Support milk processing facilities under the management of dairy cooperatives • Develop and train local-level veterinary technicians/animal health workers in rural areas • Develop quarantine services and strengthen the institutional capacity of Department of Food Technology and Quality Control • Build slaughter-houses and enforce safety regulations for quality meat production • Remove policy biases against domestic poultry sector

<i>Priority Area</i>	<i>Major Issues</i>	<i>Actions Needed</i>
Forestry	<ul style="list-style-type: none"> • Inequitable access to and control over CF resources by the poor, landless, dalits and disadvantaged groups • Limited technical, managerial and organizational capacities of CFUGs • Limited pro-poor orientation of CFUGs • Lack of a legal framework for leasehold forestry program 	<ul style="list-style-type: none"> • Increase budget allocation for livestock research • Sensitize CFUGs and develop their capacity to address equity issues • Work with Federation of Community Forest User Groups of Nepal (FECOFUN) to enhance overall institutional capacity of CFUGs • Provide part of CF land for NTFP farming as a source of income to the poor • Implement appropriate legislation for the LHF and CF
Horticulture and other high-value commodity	<ul style="list-style-type: none"> • Great untapped potentials for commercial cultivation of fruits, off-season vegetables, NTFPs and other high-value commodities in the hills • Lack of market access for high-value agricultural products in the hills • Lack of certification system within Nepal for domestic organic produce • Limited capacity and resources for the development of commercial high-value agriculture and agro-processing in the hills 	<ul style="list-style-type: none"> • Implement the North-South Corridor development approach envisioned by the Tenth Plan and the NAP to link production in the hills with the markets in the Terai and in the adjoining states of India • Provide incentives for establishing agro-processing industries in the hills • Develop organic certification system within Nepal • Develop public-private-NGO partnership in research and development
Gender	<ul style="list-style-type: none"> • Women lag behind men in all major indicators of development • Women are often paid lower wages than men • A number of laws and regulations discriminate women • Limited access to assets and employment opportunities. 	<ul style="list-style-type: none"> • Implement programs for social, economic, political and legal empowerment of women • Expand education, health and skill-enhancement opportunities for women • Remove or amend discriminatory laws and regulations • Increase awareness amongst men and women regarding gender issues and legal rights.
Rural/Community Development	<ul style="list-style-type: none"> • Poor and underdeveloped physical infrastructure, including road connectivity • Large number of conflict-affected internally displaced people (IDP) • Massive destruction of existing rural infrastructures • Weak or non-existent linkages between agriculture and agro-industry sectors • Lack of a conducive policy and regulatory environment for increased private sector investment in agro-processing and agribusiness activities • Lack of productive employment opportunities for youths in rural areas 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop rural infrastructures – roads, electricity, telecommunication, IT centres, etc • Implement effective rehabilitation and relief programs for IDP • Repair and rebuild the infrastructures • Implement measures to promote farm-corporate linkages (e.g., contract farming) • Implement an Agribusiness Policy with clear incentives for private sector participation • Provide vocational and technical skill enhancement training to promote self-employment of youths in rural areas

Key file 2: Organizations Matrix (Strengths, Weakness, Opportunities and Threats [SWOT] analysis) of key partner organizations

<i>Strengths</i>	<i>Weaknesses</i>	<i>Opportunities/Threats</i>	<i>Remarks</i>
Ministry of Agriculture and Cooperatives (MAC)			
<ul style="list-style-type: none"> Country wide district network of agricultural extension and livestock services Network of district cooperative offices Well trained and experienced staff 	<ul style="list-style-type: none"> Training and experience of staff not reflected in delivery of services: delivery of extension services weak Extension system oriented towards traditional food grain crops not high value agriculture and livestock Limited knowledge of issues relevant to poverty, markets etc. Bureaucratic and hierarchical institution Serious budgetary and manpower constraints – 70 per cent of budget goes to salaries etc. leaving little for transport of field staff or development programmes Inadequate plant, quarantine and phytosanitary facilities impeded exports 	<ul style="list-style-type: none"> Apparent willingness the government to contribute more resources to agriculture and rural development APP review study recently completed – action plan being developed Initiatives towards responding to stakeholder needs and potential for MAC to build better working relationships with NGOs Potential to improve phytosanitary services to remove technical barriers to trade Resurgence of rebel activity - Maoists not supportive of agricultural extension activities 	<ul style="list-style-type: none"> MAC is a key institution in any efforts to address rural poverty through agricultural production and supply chain improvement
Ministry of Local Development (MLD)			
<ul style="list-style-type: none"> Strong and relevant legislative mandate - Decentralisation Act empowers MLD to coordinate and regulate all local level development activities Decentralisation process accepted and being implemented Local Development Officer is a member and secretary of the DDCs 	<ul style="list-style-type: none"> Elected DDCs have lapsed and elections to replace them have not yet taken place – functions are being fulfilled by Government staff who are less sympathetic to devolution principles Weak coordination between DDCs and the NGO sector Problem of dual accountability of staff at district and village levels. Vertical accountability to central government ministries conflicts with horizontal accountability to DDCs and VDCs Limited capacity of DDCs due to very limited financial resources Collaboration and willingness to with NGOs has been inadequate 	<ul style="list-style-type: none"> It will be possible to re-establish elected DDCs and VDCs if the security situation stabilises Potential to resolve ambiguities in the legal framework governing local government Potential to build better working relationships with NGOs Resurgence of conflict would further erode capacity of DDCs and VDCs – local government is disproportionately affected by conflict 	<ul style="list-style-type: none"> MLD and the DDCs and VDCs are key players in all rural poverty reduction initiatives

<i>Strengths</i>	<i>Weaknesses</i>	<i>Opportunities/Threats</i>	<i>Remarks</i>
Ministry of Forest and Soil Conservation			
<ul style="list-style-type: none"> • Good district network with well qualified and trained staff • Very strong regulatory mandate for forest resource management • Asset rich (but income poor) - owner of all government forest land which covers 29 per cent of Nepal • Master Plan for the Forestry Sector provides a sound guiding policy framework 	<ul style="list-style-type: none"> • Confusing three-pronged approach to forest management with tensions between advocates of the different approaches • Limited financial and manpower resources, but unable to retain and utilise revenue generated from utilisation of assets • Non-Timber Forest Product (NTFP) policy is not being implemented effectively • The institutional culture not supportive to innovation 	<ul style="list-style-type: none"> • Creation of a separate legal framework for leasehold forestry would improve the performance of the leasehold forestry sub-sector • Potential for intensified promotion of NTFPs • Potential to generate more income from the Ministry's asset base and improve services • Resurgence of conflict would impede efforts to improve sustainable management of forest resources 	<ul style="list-style-type: none"> • Leasehold and community forestry are important instruments of rural poverty reduction and are an important part of several previous and ongoing IFAD projects
Ministry of Industry and Commerce			
<ul style="list-style-type: none"> • Responsible for regulation of domestic and international trade and administration of the Company Act • Administers commercial law and contributes to the enabling environment for rural commerce • Responsible for overseeing WTO matters 	<ul style="list-style-type: none"> • No significant weaknesses relevant to the COSOP Strategic Objectives 	<ul style="list-style-type: none"> • Potential to address constraints in the enabling environment for rural commercial development • Potential partner in implementation of IFAD's private sector policy 	<ul style="list-style-type: none"> • Ministry has a role in the development of an enabling environment for private sector and markets development
Ministry of Social Welfare and Women			
<ul style="list-style-type: none"> • Has women development officers in all districts who are very strongly committed to womens' issues • Ministry has a strong and relevant mandate for womens' welfare issues 	<ul style="list-style-type: none"> • New, small and relatively weak ministry with lack of experience professional staff • Limited influence relative to thousands of NGOs • Very limited implementation capacity – main function is to influence policy • Women's Commission and Dalit Commission both non-functional at present – only have policy and advisory role when functioning • Indigenous People's Academy only has policy and advisory functions 	<ul style="list-style-type: none"> • Potential to mainstream gender concerns into government programmes at district level • Improve staff capability to develop strong policies which influence other ministries • Potential to strengthen policy and implementation capability 	<ul style="list-style-type: none"> • Ministry should become one of IFAD's key partner institutions, but needs significant strengthening in order to do so
National Planning Commission (NPC)			
<ul style="list-style-type: none"> • NPC is the apex planning and policy making body with overarching responsibility for national development 	<ul style="list-style-type: none"> • Secretariat remains operational but the Commission is currently vacant under interim government 	<ul style="list-style-type: none"> • Vehicle for coordination of IFAD – supported activities within overall development programmes 	<ul style="list-style-type: none"> • Close liaison with NPC is essential in order to harmonise IFAD-supported strategies and activities

<i>Strengths</i>	<i>Weaknesses</i>	<i>Opportunities/Threats</i>	<i>Remarks</i>
<p>planning</p> <ul style="list-style-type: none"> • Long history of establishment and credibility – responsible for formulation of five-year-plans and the PRSP • The Commission is chaired by the Prime Minister • Strong role in donor coordination: responsible for coordination of all externally funded projects and programmes 	<ul style="list-style-type: none"> • Commission members are politically appointed • Monitoring capabilities are weak – partly because of conflict 	<ul style="list-style-type: none"> • Likely to have a continuing leading role in development planning – even if system of government becomes federal • Potential to elevate activities into high level policy formulation and monitoring rather than detailed implementation planning • Could devolve some functions to ministries and strengthen focus on macro-level policy issues 	<p>with the successive five-year development plans and the NPRS</p>
<p>Council of Technical Education and Vocational Training (within Ministry of Education)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Autonomous policy body responsible for technical and vocational education • Network of regional training institutes 	<ul style="list-style-type: none"> • Directly engaging in implementation of skills training rather than policy and quality control • Quality control standards need strengthening 	<ul style="list-style-type: none"> • Increase role in quality control, accreditation and skill testing and reduce direct involvement in training • Increase role of private sector and NGOs in provision of training 	<ul style="list-style-type: none"> • Potentially a powerful force in economic regeneration in rural areas by providing technical and vocational training to rural poor and former combatants
<p>Local Government (DDCs, Municipalities and VDCs)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Directly elected devolved local government organizations • Recent budget has doubled financial allocations to VDCs • DDCs have the right to raise revenue locally and often receive strong support from donors as well • Coordinate, regulate and evaluate all development activities within their jurisdiction 	<ul style="list-style-type: none"> • Elected representation has been absent during the last five years – positions filled by nominated persons • Governing bodies only – do not have their own staff to undertake development activities • Inadequate and variable resource base: remain partly or mainly dependent on resources provided by the central government • Conflict of interest when involved in both financing and implementation of development activities 	<ul style="list-style-type: none"> • Potential to act as a local level planning commission • Would be more effective by contracting out implementation of development activities rather than self-implementing • Risk of becoming non-functional due to political infighting when elected bodies resume 	<ul style="list-style-type: none"> • MLD and the DDCs and VDCs are key players in all rural poverty reduction initiatives
<p>Agricultural Cooperatives</p> <ul style="list-style-type: none"> • Membership-based organizations, locally accountable and transparent • Both single and multi-purpose cooperatives • Cooperatives formed since the 1990s 	<ul style="list-style-type: none"> • Technical and managerial capacity is generally weak • Smaller and poorer farmers generally not members of cooperatives 	<ul style="list-style-type: none"> • Potentially strong participants in development service delivery • Potential to encourage greater participation in cooperatives by small farmers 	<ul style="list-style-type: none"> • Strongest cooperatives are in the dairy sector – but there is potential to adopt similar models in other commercial agricultural sectors

<i>Strengths</i>	<i>Weaknesses</i>	<i>Opportunities/Threats</i>	<i>Remarks</i>
<p>have been bottom-up initiated and generally successful</p> <ul style="list-style-type: none"> • About 7,400 cooperatives in existence (excluding forest user groups) • Strong network with three tiers: primaries, district and central level cooperative organizations • Involved in savings and credit activities (in effect non-bank financial institutions) • Small Farmer Cooperative Ltd represents farmers with less than 1 ha <p>Financial Institutions (including Rural Microfinance Development Centre)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Many projects and programmes have savings and credit groups • Range of financial institutions: Agricultural Development Bank is a major provider of rural finance • Grameen replicators work satisfactorily in the Terai (but not in hill and mountain regions) • Many NGOs have registered microfinance units • Around 2,200 cooperatives are providing financial services to members • There are many thousands of un-registered micro credit organizations • Informal sector lending is declining and becoming more competitive – but not accessible to all <p>Private Sector Organizations</p> <ul style="list-style-type: none"> • Private sector agribusiness is responsive to new market and investment opportunities • Representative organizations include 	<ul style="list-style-type: none"> • Many banks have withdrawn from rural areas during period of conflict • Grameen replicators are not yet sustainable • Poorest farmers still lack access to finance, especially in remote areas • Self help groups tend to be large and not well organised • Smaller savings and credit groups have weak management and accounting capacity • Larger scale agribusiness may bypass small farmers and microenterprises • Agribusiness enterprises have weak connections to regional and global markets 	<ul style="list-style-type: none"> • Potential for banks to return to rural areas in post-conflict situation • Opportunity to expand functions of savings and credit groups into health, literacy similar to Grameen model • Use of remittances to provide capital for self help/savings and credit groups • Industry organizations (federations) could play a major role in certification and marketing of organic produce • Agribusiness enterprise have 	<ul style="list-style-type: none"> • Microfinance is an essential element of efforts to reduce economic isolation and promote economic integration of disadvantaged groups • Forming closer commercial linkages between farmers and agribusinesses is key to reducing economic isolation

<i>Strengths</i>	<i>Weaknesses</i>	<i>Opportunities/Threats</i>	<i>Remarks</i>
<p>Federation of Nepalese Chambers of Commerce and Industry (FNCCI) and Federation of Nepalese Cottage and Small Industries (FNCSI)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Small scale relative to Indian agribusiness ventures • Lack of a favourable enabling environment for rural agribusiness development 	<p>potential for linking modern/commercial sectors to small farmers</p> <ul style="list-style-type: none"> • Potential for community-based tourism • Risk that Nepalese agribusiness firms will find it difficult to compete with much larger regional competitors 	
<p>International NGOs (INGOs)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Over 100 INGOs operating in Nepal • Well funded with substantial implementation capacity 	<ul style="list-style-type: none"> • INGOs compete with National NGOs for staff and other resources including donor funds • Often reluctant to engage in partnerships with National NGOs 	<ul style="list-style-type: none"> • Need to form stronger partnerships with National NGOs 	<ul style="list-style-type: none"> • IFAD programmes and projects have so far tended to partner with national NGOs
<p>NGOs</p> <ul style="list-style-type: none"> • Around 100 national NGOs operating throughout the country • NGOs have been able to maintain services at community level during the conflict when government has been unable to operate 	<ul style="list-style-type: none"> • Very few National NGOs with sound track record in rural development and poverty reduction • Managerial capacity of most NGOs requires strengthening • Generally weak functional relationships with Government – Government often reluctant to deal with NGOs • Tendency of some NGOs to push their own agendas 	<ul style="list-style-type: none"> • Need to develop simplified guidelines for government agencies to contract services from NGOs • Potential for National NGOs to work more closely with local NGOs and CBOs 	<ul style="list-style-type: none"> • IFAD programmes and projects will very likely continue to work closely with NGOs
<p>Farmer Organizations</p> <ul style="list-style-type: none"> • Ten commodity based organizations promoted and supported FNCCI (formerly USAID assisted) • All political parties have representatives claiming to represent farmers 	<ul style="list-style-type: none"> • No federation of commodity-based farmer organizations • Commodity-based organizations all involve commercial enterprises and small/poor farmers are not generally represented 	<ul style="list-style-type: none"> • Potential for IFAD to assist in formation of grassroots Farmer Organizations that are inclusive of the poor and disadvantaged groups 	<ul style="list-style-type: none"> • IFAD policies favour engagement with small and resource-poor farmers via effective small farmer organizations

Key file 3: Complementary donor initiative/partnership potential

<i>Donor/Agency</i>	<i>Priority sectors and areas of focus</i>		<i>Period of current country strategy</i>	<i>Potential for partnership with IFAD</i>
Asian Development Bank	<ul style="list-style-type: none"> • Agriculture and rural development • Water supply and sanitation • Education 	<ul style="list-style-type: none"> • Infrastructure (transport and energy) • Public and private sector governance 	• 2005-2009	<ul style="list-style-type: none"> • Agriculture infrastructure • Rural development
World Bank	<ul style="list-style-type: none"> • Governance • Agriculture • Irrigation • Trade • Labor 	<ul style="list-style-type: none"> • Infrastructure (transport and energy) • Information and communication • Education and health care • Water and sanitation 	• 2004-2007	<ul style="list-style-type: none"> • Agriculture policy • Social Inclusion and Targeted Programmes for poor (Poverty Alleviation Fund)
DFID (UK)	<ul style="list-style-type: none"> • Peace building • Rural development • Basic services (health, education, water supply and sanitation) 	<ul style="list-style-type: none"> • Social inclusion • Governance 	• 2004-2008	<ul style="list-style-type: none"> • Improve and diversify livelihoods options for the rural poor • Financing and access mechanisms to increase access for poor farmers to markets • Rural infrastructure services • Rural employment and enterprise development • Social inclusion • Pro poor local governance • Collaborative forest management • Market access for the poor • Social inclusion • Forest sector • Community development
Netherlands	<ul style="list-style-type: none"> • Collaborative forest management • Renewable energy • Market access for the poor 	<ul style="list-style-type: none"> • Governance, pro poor local governance • Social inclusion • Pro-poor sustainable tourism 	• NA	<ul style="list-style-type: none"> • Pro poor local governance • Collaborative forest management • Market access for the poor • Social inclusion
DANIDA	<ul style="list-style-type: none"> • Education • Environment, energy and sustainable use of natural resources 	<ul style="list-style-type: none"> • Human Rights, good governance, democratisation 	• 2005-2008	<ul style="list-style-type: none"> • Community development
Finland	<ul style="list-style-type: none"> • Water supply • Education 	<ul style="list-style-type: none"> • Democracy, human rights, good governance • Conflict Resolution 	• NA	<ul style="list-style-type: none"> • Rural infrastructure
Norway	<ul style="list-style-type: none"> • Hydropower • Education 	<ul style="list-style-type: none"> • Good governance, human rights, education 	• From 1996	<ul style="list-style-type: none"> • Limited –possibly in the form of coordination of activities related to good governance
EU	<ul style="list-style-type: none"> • Renewable energy • Education • Health • Rural infrastructure 	<ul style="list-style-type: none"> • Consolidation of democracy and rule of law • Community development • Trade 	• 2002-2006	<ul style="list-style-type: none"> • Limited, possibly related to Rural infrastructure and Community development

<i>Donor/Agency</i>	<i>Priority sectors and areas of focus</i>		<i>Period of current country strategy</i>	<i>Potential for partnership with IFAD</i>
Japan (JICA / JBIC)	<ul style="list-style-type: none"> Improvement of people's living status by betterment of social services and empowerment of people Improvement of living standard by increasing agricultural production and income 	<ul style="list-style-type: none"> Promotion of industry and upgrading living standard through improvement of social and economic infrastructure Environmental conservation through sustainable development Post-conflict revitalization and conflict management 	<ul style="list-style-type: none"> 2003-2006 	<ul style="list-style-type: none"> Rural development Post conflict revitalization Education support Women and social empowerment
SDC (Switzerland)	<ul style="list-style-type: none"> Harmonised bi- & multilateral Framework and Management Livelihood and Inclusion Rural infrastructure 	<ul style="list-style-type: none"> Natural Resources Management Health promotion Occupational skills development Humanitarian aid Meaningful dialogue and conflict transformation 	<ul style="list-style-type: none"> 2005 to 2008 	<ul style="list-style-type: none"> Livelihood and Inclusion Rural infrastructure Occupational skills development Meaningful dialogue and conflict transformation Natural resources management Agriculture and rural markets development
USAID	<ul style="list-style-type: none"> Democracy and human rights, rule of law Agriculture Environment Forestry 	<ul style="list-style-type: none"> Population and health Gender, inclusion Hydropower 	<ul style="list-style-type: none"> 2001-2006 	<ul style="list-style-type: none"> Agriculture and rural markets development
Australia	<ul style="list-style-type: none"> Natural Resource Management, <i>Livelihood development</i> Health 	<ul style="list-style-type: none"> Community Development Environment 	<ul style="list-style-type: none"> NA 	<ul style="list-style-type: none"> Natural Resources Management
GTZ (Germany)	<ul style="list-style-type: none"> Local self governance Energy 	<ul style="list-style-type: none"> Health 	<ul style="list-style-type: none"> NA 	<ul style="list-style-type: none"> Activities related to non focal sectors such as rural markets development
CIDA (Canada)	<ul style="list-style-type: none"> Community health 	<ul style="list-style-type: none"> Community agriculture 	<ul style="list-style-type: none"> NA 	<ul style="list-style-type: none"> Small enterprise development Microfinance

Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Support from Other Initiatives	COSOP Responses
Destitute Poor	Desperate poverty. Includes disabled people, HIV/AIDS affected, abandoned children, homeless and displaced persons, and those otherwise affected by armed conflict	Migration, begging, prostitution, eating less. Limited support from relatives who are often similarly affected	Social welfare (safety net) measures, feeding programmes (particularly for children), community based shelter with safety, group-based production assets, education and medical care	Anti-trafficking initiative Anti HIV/AIDS programmes Group-based distribution of assets in certain areas	IFAD will not engage in humanitarian relief operations, but seeks to coordinate with organizations which specialise in this field by helping to bridge the gap between emergency relief and restoration of development processes
Extreme Poor	Mostly illiterate, landless or near-landless households who have few other assets. Many are seasonal immigrants and have been affected by conflict. Includes <i>Dalits</i> , <i>Janajatis</i> and many women. Few able-bodied household members. Access only to informal credit at high interest rates	Seasonal migration for low-paid agricultural work, bonded labour, domestic service, sex trade, gathering from open access resources, pawning household possessions	Employment (including food for work), support for representation in project management and governance structures, citizenship rights, housing/shelter, and protection from domestic violence	Existing IFAD portfolio mainly targets this group Programmes giving income support, grants, gender sensitisation (eg UNIFEM's work with police and judges), social support to excluded groups such as <i>Dalits</i> and <i>Janajatis</i>	Priority for employment on infrastructure development – water, energy, feeder roads, local markets etc Improved access to and control over common property resources Facilitate greater land ownership and access to financial services Employment in agriculture and agribusiness enterprises
Moderate Poor	Very small farms, generally with some livestock, and own some form of dwelling. However they are often heavily indebted, lack access to irrigation water, and generate small surpluses of agricultural products for sale	Seasonal migration, borrow from NGOs, relatives and money lenders, mortgage land, forward sell crops at low prices, reduce farm inputs (fertiliser etc), sell livestock, sex trade	Employment and self-employment, livestock, access to improved agricultural technologies, better linkages with external markets, health care, education, vocational skills and inclusion in local and national governance	Mainstream microfinance programmes Agricultural extension and livestock support services	Support for agricultural diversification and commercialisation with higher value products Empowerment of rural women and disadvantaged minorities with education, healthcare and proportional inclusion in economic and political governance
Near Poor	Small farms, vulnerable to the effects of conflict, debt, price fluctuations. Suffer from low financial returns, and lack of access to credit and markets. Women suffer from lack of education	Seasonal migration, although generally to better paid jobs, credit from relatives and moneylenders, mortgaging land, sale of livestock, small businesses. Some single women in sex trade	Agricultural technology, mechanisms to cope with price fluctuations, skill development for value addition, small business promotion, allocation of land and assets to women, and credit for excluded groups and women	Agricultural extension programmes Support for commercialisation of non-timber forest products ADB's economic programme for rural women	Women farmers will be the target group for agricultural extension and technology support Small rural entrepreneurs will be the target group for enterprise development Individual capability development of women and men in literacy, numeracy, healthcare, vocational skills and asset management linked to microfinance programmes